مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9780

الثلاثاء، 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	اللورد كولينس/السيد كاريوكي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	مالطة	السيد كاميليري
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال.

أقر جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيد راميش راجاسينغام، مدير شعبة التنسيق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيدة نعمات أحمداي، مؤسسة ورئيسة منظمة نساء دارفور من أجل العمل الجاد.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أسبوعين فقط ناقش المجلس الحالة في السودان (انظر S/PV.9761). وذلك ليس وقتا طويلا بالقيمة المطلقة، لكنه وقت طويل للغاية بالنسبة لملايين السودانيين الذين يعانون من عنف لا هوادة فيه. وكما قال الأمين العام في هذه القاعة يوم 28 تشرين الأول/أكتوبر، إن السودان يواجه كابوسا. فقد اتسمت الموجة الأخيرة من الهجمات التي شنتها قوات الدعم السريع في شرق ولاية الجزيرة بما وصفته المنظمات غير الحكومية بأنه من أشد أعمال العنف خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية. وقُتل عدد كبير من المدنيين. وفقد عدد أكبر منازلهم وأجبروا على الفرار. ونتلقى تقارير عن انتهاكات مروعة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي، تُرتكب في الغالب ضد النساء والفتيات. كما يستمر القتال في الفاشر والخرطوم ومناطق أخرى يتعرض فيها المدنيون لمعاناة مروعة.

إننا ندين بشدة استمرار هجمات قوات الدعم السريع ضد المدنيين. كما ندين بشدة الغارات الجوية العشوائية التي تشنها القوات المسلحة السودانية على المناطق المأهولة بالسكان. ونشعر بالفزع إزاء الهجمات التي ترتكبها القوات التابعة للقوات المسلحة السودانية ضد المدنيين في منطقة الخرطوم.

وأود أن أشدد على أن كلا الطرفين المتحاربين يتحملان المسؤولية عن هذا العنف. فشعب السودان يحتاج إلى وقف فوري لإطلاق النار. وأنجع السبل لإنهاء النزاع المسلح هو حماية المدنيين. وقد آن الأوان منذ زمن طويل لجلوس الطرفين المتحاربين إلى طاولة المفاوضات. والسبيل الوحيد للخروج من هذا النزاع هو الحل السياسي التفاوضي. لكن يبدو أن كلا من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع مقتنعة بقدرتها على الانتصار في ساحة المعركة. ومع اقتراب نهاية موسم الأمطار، يواصل الطرفان تصعيد عملياتهما العسكرية وتجنيد مقاتلين جدد وتكثيف هجماتهما. وقد أمكن ذلك بفضل الدعم الخارجي الكبير، بما في ذلك تدفق الأسلحة باستمرار إلى البلد. وبعبارة صريحة، فإن بعض الحلفاء المزعومين للطرفين يعملون على تمكين المذبحة في السودان. وذلك غير معقول. وهو غير مشروع. ويجب أن ينتهي.

وعلى الرغم من أن الطرفين قد لا يكونان مستعدين للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، فإن شركاء السودان يتحملون مسؤولية الضغط عليهما للعمل من أجل التوصل إلى تسوية. ونرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لاستعادة الحوار السياسي السوداني الشامل، وهي عملية أساسية لإعادة بناء التحول الديمقراطي في السودان وفي صميمه المدنيون. كما نشيد بمجموعة متحالفون من أجل النهوض بإنقاذ الأرواح والسلام بالسودان للتشجيع على تنفيذ إعلان جدة ومسائل رئيسية أخرى. ومع ذلك، لا تزال جهود صنع السلام مشتتة في معظمها. إذ يستفيد طرفا النزاع من غياب الوحدة المتعددة الأطراف وانعدام العمل المنسق. إن ضرورة تحقيق المزيد من التقارب واضحة وضوح النهار. ويواصل المبعوث الشخصي للأمين العام إلى السودان، رمطان لعمامرة، جهوده

لتدارك هذه الثغرة. وفي هذا الصدد، ستوفر اجتماعات المجموعة الاستشارية المعنية بالسودان، المتوقع عقدها قبل نهاية العام، فرصة حاسمة لتعزيز التنسيق فيما بين المنظمات المتعددة الأطراف والدول الأعضاء الرئيسية.

يتضمن تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في السودان (S/2024/759) توصيات راسخة. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية لمضاعفة جهودنا لوضعها موضع التنفيذ. ولهذه الغاية، أرحب بالمبادرات الرامية إلى تقديم مشروع قرار جديد بشأن هذه المسألة. كما نحتاج إلى إحراز تقدم عاجل في تنفيذ إعلان جدة. على الأطراف الوفاء أخيراً بالتزاماتها المتعلقة بحماية المدنيين. وسيشكل إنشاء آلية امتثال يتفق عليها أطراف النزاع، بدعم من الشركاء الرئيسيين، خطوة حاسمة لمساءلة الأطراف عن التزاماتها.

وفي الوقت نفسه، وفي ظل غياب وقف إطلاق نار على الصعيد الوطني، نحتاج بشكل عاجل إلى إحراز تقدم في اتفاقات وقف إطلاق النار المحلية التي يمكن أن تمنح المدنيين بعض الراحة، وتفتح قنوات للحوار، وتمهد الطريق في نهاية المطاف لاتفاق أشمل. ويدرس المبعوث الشخصي لعمامرة المرحلة المقبلة من مشاركته مع أطراف النزاع، بما في ذلك جولة أخرى من المحادثات غير المباشرة تركز على الالتزامات المتعلقة بحماية المدنيين. وسيسافر إلى السودان ومواقع أخرى في المنطقة خلال الأسابيع المقبلة للقاء الأطراف الفاعلة الرئيسية. وسيتواصل أيضاً بشكل وثيق مع المجموعات المدنية السودانية لضمان انعكاس وجهات نظرها في مساعيه. إن استمرار دعم مجلس الأمن للمبعوث الشخصي لعمامرة أمر حاسم الأهمية. وإن فداحة هذه المأساة تفرض علينا أن نبذل قصارى جهدنا لوضع حد لها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد راجاسينغام.

السيد راجاسينغهام (*تكلم بالإنكليزية*): بعد مضي ثمانية عشر شهراً على هذا النزاع، ما برح الشعب السوداني يكابد معاناة تفوق الوصف في ظل عنف وحشي متواصل. ولا تلوح في الأفق أي بوادر على الانفراج. بل إن التقديرات المثيرة للقلق تشير إلى أن النزاع في طريقه إلى مزيد من التصعيد. ولا نزال نتلقى تقارير عن سقوط ضحايا مدنيين جراء القتال العنيف في المناطق المأهولة بالسكان. كما نواصل تلقي تقارير عن فظائع مروعة، كان آخرها عمليات قتل جماعي وعنف جنسي مروع في ولاية الجزيرة. بات ذلك علامة مميزة مثيرة للاشمئزاز في هذا النزاع. وما زالت النساء والفتيات في صميم المعاناة الفظيعة، حيث يعرضهن النزوح والجوع في دائرة خطر متزايد من العنف الجنساني والعنف الجنسي والاستغلال والانتهاك.

ويواصل المدنيون الفرار بأرواحهم للنجاة، داخل السودان وعبر حدوده، فيما أصبح الآن أكبر أزمة نزوح في العالم. فقد تجاوز عدد النازحين 11 مليون شخص منذ نيسان/أبريل العام الماضي، والتمس قرابة 3 ملايين منهم اللجوء في بلدان مجاورة. ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، نزح أكثر من 000 400 شخص في محلية الفاشر خلال الأشهر الستة المنصرمة. ومع احتدام القتال في غرب دارفور وشمال دارفور، عبر 000 58 شخص إلى تشاد خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر وحده، ليرتفع إجمالي عدد الوافدين الجدد إلى شرق تشاد إلى ما يفوق 000 710 شخص. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وصل أكثر من 000 836 شخص إلى جنوب السودان من السودان منذ بداية الأزمة، من بينهم أكثر من 000 644 من اللاجئين العائدين.

ولم يؤد هذا النزاع إلى أزمة نزوح كبرى فحسب، بل أطلق العنان أيضاً لأزمة جوع حادة تؤثر على ملايين الأشخاص في جميع أنحاء السودان. ووفقاً لأحدث تحليل للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في حزيران/يونيه، كان أكثر من 000 750 شخص يواجهون أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي وأوضاع المجاعة. ومنذ التقرير السابق، شهدنا مزيداً من النزوح، واستمراراً للقيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية، وتصعيداً للنزاع في مناطق عدة. يشمل ذلك ولايات الجزيرة والخرطوم وسنار وشمال دارفور التي كانت

تعاني بالفعل من أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد في البلد. وفي شمال دارفور، لا يزال القتال في الفاشر وحولها يشتد ويعرقل حركة إمدادات الإغاثة إلى المنطقة. وتشمل هذه المنطقة مخيم زمزم للنازحين، حيث – كما يعلم أعضاء المجلس – تأكدت ظروف المجاعة في شهر تموز/يوليه. أظهر فحص تغذوي حديث في زمزم تدهور سوء التغذية، مما يهدد حياة آلاف الأطفال. إذ يعاني نحو 34 في المائة من الأطفال من سوء التغذية، من بينهم 10 في المائة يعانون من سوء التغذية الحاد. ونشهد الآن دلائل مقلقة على تفاقم انعدام الأمن الغذائي وامتداده إلى مناطق أخرى، مع ورود تقارير في الأسابيع الأخيرة عن مستويات مفزعة من الجوع في جنوب كردفان.

لا يمكنني أن أعبر بما فيه الكفاية عن خطورة الحالة. فقد حصدت الأعمال العدائية والعنف أرواح آلاف الأشخاص في السودان. ويهدد الجوع وسوء التغذية والأمراض بحصد أرواح مئات الآلاف غيرهم. يجب على المجتمع الدولي أن يأخذ ما يحدث في السودان على محمل الجد، ويجب أن يتخذ إجراءات عاجلة للتصدي له. يتعين أن يتضمن ذلك تأمين تحسين فوري لوصول المساعدات الإنسانية.

ولا تزال المنظمات الإنسانية عاجزة عن الوصول إلى السواد الأعظم من الناس في بؤر النزاع في مختلف أنحاء البلد بنطاق يقارب المستوى المطلوب. فثمة مناطق معزولة تماماً، وأخرى لا يمكن الوصول إليها إلا بعد تخطي إجراءات معقدة تؤخر وتعرقل إيصال المساعدات. وقد وفر فتح معبر أدري من تشاد في آب/أغسطس شريان حياة مهماً للناس في المناطق التي يخدمها. فقد عبرت خلال الأشهر الثلاثة الماضية أكثر من 300 شاحنة إغاثة إلى السودان عبر معبر ادري، محملة بأشكال متنوعة من المساعدات لأكثر من 1.3 مليون شخص. ومع تحسن حالة الطرق مع نهاية موسم الأمطار، تتجه حالياً الشاحنات المحملة بالمواد الغذائية ومستلزمات التغذية من معبر أدري إلى مخيم زمزم. ولذا فمن الضروري حتماً أن يظل المعبر مفتوحاً أمام الإمدادات والعاملين في المجال الإنساني طالما اقتضت الضرورة ذلك.

ولكن يجب أن نوضح أيضاً أن معبر ادري وحده غير كافٍ. ففي حين أصبح معبر الطينة قابلاً للعبور مع انتهاء موسم الأمطار، إلا أن تصاعد القتال على امتداد الطريق في الأسابيع الأخيرة قد عرقل استمرار حركة الإمدادات والأفراد. ولا تزال قدرتنا على الوصول إلى مناطق الاحتياج الرئيسية عبر خطوط النزاع من بورتسودان محدودة للغاية. ثمة حاجة عاجلة لأن تضمن الأطراف الحركة الآمنة والسريعة ودون عوائق لإمدادات الإغاثة والعاملين في المجال الإنساني عبر كافة المسارات المتاحة، بأقصى قدر من المرونة الممكنة. ونحتاج إلى تيسير الأطراف لجهودنا في إعادة إنشاء المراكز المشتركة بين الوكالات في المناطق الأساسية، بما فيها زالنجي في وسط دارفور وكادقلي في جنوب كردفان. وهذا أمر بالغ الأهمية لتوسيع نطاق توزيع المساعدات وإعادة إقامة الروابط مع الشركاء المحليين والمجتمعات المحلية في الخطوط الأمامية للاستجابة. وندعو إلى إبرام اتفاقات بشأن وقف الأعمال العدائية لأغراض إنسانية لتيسير تقديم المساعدة إلى مناطق الأعمال العدائية النشطة والتنقل الطوعي للمدنيين منها. وباختصار، ندعو الأطراف إلى ترجمة التزامها المعلن مراراً بواجباتها بموجب القانون الدولي الإنساني إلى تغيير حقيقي في الميدان.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء المسار المقلق لهذا النزاع. وفي حين أنه قد تسبب بالفعل في معاناة مروعة، إلا أن الظروف مهيأة لحصد المزيد من الأرواح أضعافًا مضاعفة. وندعو مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء ذات النفوذ إلى اتخاذ إجراءات فورية وغير مقيدة لمعالجة هذه الحالة.

والأولوية الأولى، كما قال الأمين العام بوضوح، هي حماية المدنيين، بما في ذلك من خلال تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره (S/2024/759) المقدم إلى المجلس.

ثانيا، ينبغي تيسير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية عبر جميع الطرق اللازمة.

ثالثا، نحتاج إلى مواصلة تقديم الدعم المالي المرن حتى تتمكن المنظمات الإنسانية من تقديم المساعدة العاجلة حيثما أمكنها ذلك وتوسيع نطاق الاستجابة داخل السودان وفي البلدان المجاورة أيضا.

أخيرا وكما هو الحال دائما، ندعو إلى اتخاذ خطوات عاجلة لإنهاء القتال وتحقيق السلام الذي تشتد الحاجة إليه في السودان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد راجاسينغام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أحمداي.

السيدة أحمداي (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى المجلس اليوم. وأتوجه بالشكر الخاص للسفيرة وودوارد ووكيل وزارة الخارجية اللورد كولينز على تنظيم هذه الإحاطة الهامة.

أخاطب أعضاء المجلس بألم وإلحاح مناشدةً المجلس للوقوف مع أبناء شعب السودان في لحظات يأسهم وعوزهم الشديد. لقد مر اليوم أكثر من 18 شهراً ولا نزال نشهد تصاعدا يوميا في مستوى الموت والدمار، مما أوصل معاناة المدنيين إلى نقطة الانهيار.

لقد كانت الأشهر الأخيرة الأكثر فتكا منذ بداية الحرب، ولا سيما في مناطق مثل الفاشر والجزيرة، حيث تصدرت المذابح المشهد. وتفيد تقارير بارتكاب قوات الدعم السريع عمليات قتل جماعي واغتصاب جماعي وقصف عشوائي للمدنيين وبتنفيذ القوات المسلحة السودانية قصفا جويا. وتصاعدت بحدة الهجمات على المجتمع المدني والمستجيبين المحليين، كما يحذر الخبراء الذين يرصدون الحالة من فظائع جماعية وشيكة وخطر حقيقي لارتكاب إبادة جماعية في الفاشر بدارفور. وقد تنامى خطر المجاعة مع استخدام كلا الطرفين التجويع سلاحا من أسلحة الحرب واتباع قوات الدعم السريع لأساليب الأرض المحروقة، كما يتضح من الهجمات المستمرة في الفاشر وحرق أكثر من 40 قرية في شمال دارفور مؤخرا.

وقد ارتكبت قوات الدعم السريع عمليات اغتصاب واسعة النطاق وأعمال عنف قاتلة بمعدل ينذر بالخطر. وشهد الأسبوعان الماضيان فظائع لا توصف بحق المدنيين في الجزيرة. وتؤكد الروايات الصادمة للسكان المحليين أن وحشية الاغتصاب أجبرت للأسف أكثر من 130 امرأة في خطوة غير مسبوقة على الانتحار الجماعي هربًا من المزيد من العنف الجنسي. ينبغي – ويجب – ألا يكون هذا هو الواقع في عالم يحكمه القانون الدولي المصمم لحماية المدنيين.

وأعرب عن تقديري للتقرير الأخير الذي قدمه الأمين العام (S/2024/759) إلى مجلس الأمن بشأن خيارات حماية المدنيين. ومع أن التقرير كان شاملاً في تغطيته وتطرقه للشواغل المثارة حول الأزمة والخيارات المطروحة، يؤسفني أن أشير إلى أنه قد قصر على نحو خطير في الاعتراف بأهمية نشر قوات لحماية المدنيين، بالإشارة إلى أن نشر عمليات حفظ السلام لن يكون ناجحا بدون تحقيق السلام في السودان. واسمحوا لي أن أختلف معكم. قد يتفق معي الأمين العام في أن الخيارات الأخرى التي طُرحت، مثل دعم الجهود الإنسانية التي تقودها جهات محلية، لا يمكن أن تكون فعالة أو مستدامة، مع أنها خيارات ممتازة، من دون حماية المدنيين ووجود قوي للأمم المتحدة على الأرض في السودان، وذلك في حالة مثل حالة السودان حيث يموت المدنيون بشكل جماعي ولا ترغب الأطراف المتحاربة في التراجع أو إنهاء المعاناة. ويعجز اللسان عن وصف طبيعة الجرائم ونطاقها. فقد تكررت الهجمات ذات الأنماط المماثلة في عدة مدن والآن في الفاشر بعدما شوهدت في الجنينة العام الماضي، حيث استُهدفت المدن التي تقطنها معظم القبائل الأفريقية من الشعوب الأصلية. وهذا يدل على أن هجمات قوات الدعم السريع تُرتكب بقصد الإبادة على أساس عرقي وتبدأ عادةً بنهب مواقع تخزين الأغذية وتدمير الأسواق والمستشفيات وسرقة الماشية والمركبات ونهب منازل المدنيين. وقد أجبرت تلك الهجمات السكان على الفرار إلى مناطق صحراوية وأماكن غير مدعومة حيث أصبح فيها البقاء على قيد الحياة شبه مستحيل.

ومن الواضح تماما أن الأزمة والهجمات تحاكي في طبيعتها ونطاقها هجمات الإبادة الجماعية التي وقعت في عام 2003، ولكن الهجمات هذه المرة أكثر فتكا. لماذا؟ لقد أصبح الآن الجنجويد، الذين كانوا يمتطون الجمال والخيول في السابق، مليشيات بزي رسمي مجهزة بعربات لاند كروزر محملة بالمدافع الرشاشة والأسلحة المتطورة والتكنولوجيا المتقدمة. فما كان في السابق مليشيات عربية تحول إلى قوات متعددة الجنسيات راسخة مدعومة من بلدان غنية بالنفط في المنطقة وحلفاء دوليين. والفرق الآخر هو أن الهجمات في ذلك الوقت كانت تنفَّذ في القرى النائية وكان الناس يفرون إلى المدن حيث

يمكن للسكان استضافتهم ودعمهم في انتظار المساعدات الإنسانية. وقد أصبحت تلك المدن اليوم الأهداف الرئيسية لقوات الدعم السريع المتمردة. ونتيجة لذلك، يُترك الناجون أمام خيارين صعبين: إما البقاء والتعرض للقتل أو الفرار ومواجهة المجاعة. إنهم يموتون في كلتا الحالتين، ولكن الفرق أنهم يموتون في صمت.

وتجدر الإشارة إلى أن دارفور كانت قبل هذه الأزمة تضم بالفعل 122 مخيما للنازحين داخليا حيث كان يقيم 3 ملايين شخص منذ أكثر من عقدين. ولا يزالون غير قادرين على العودة إلى ديارهم ولا تزال أراضيهم مسروقة ومهاجموهم بلا عقاب. إن تقاعس المجتمع الدولي في دارفور يضفي الشرعية بصورة غير مباشرة على ذبح السكان الأفارقة الأصليين وإبادتهم في السودان. لهذا السبب، نحتاج على وجه الاستعجال إلى المساعدة من المجلس ويجب أن نجعل حماية المدنيين في السودان أولوية.

أود أن أتناول مسألة أخرى وهي الخطاب وتعديل الخطاب المتعلق ب الأزمة. وما فتئت الأنماط تثير قلقا شديدا منذ بداية هذه الحرب. ومن الواضح تمامًا أن الأزمة في السودان ليست حربًا أهلية أو نزاعًا تقليديًا كما يوصف في كثير من الأحيان. إنها امتداد للفظائع المرتكبة التي طال أمدها في دارفور منذ 20 عامًا والتي دمرت حياة الناس وسبل عيشهم. إنها سياسة ممنهجة ومتعمدة من الفظائع الجماعية التي يرتكبها الأقوياء ضد الضعفاء على أساس عرقي. الفرق الوحيد هو أنها في تطور؛ قد تتغير الجهات الفاعلة، ولكن تظل الاستراتيجيات والأساليب والضحايا بلا تغيير حيث تُتبع حملة الأرض المحروقة في هجمات الإبادة الجماعية.

ولكن المشكلة هي الطريقة التي نتصور بها الأزمة ونتكلم عنها في كثير من الأحيان. والخطاب المستخدم في الغالب لا يعبر عن مدى خطورة الجرائم. ونعتقد أنه من الضروري استخدام خطاب دقيق يتناسب مع نطاق الجرائم المرتكبة وحجمها على أرض الواقع اليوم. وقد يبدو سوء توصيف الأزمة على أنها حرب أهلية أو مجرد نزاع بسيط مجرد صياغة بسيطة أو تعديل نحوي، لكن العواقب قد تكون مميتة. ومن الأهمية بمكان بموجب القانون الدولي تسمية الأفعال بدقة لأن المصطلحات الدقيقة تحدد الآليات والاستراتيجيات اللازمة للاستجابة المناسبة.

وتُظهر الظروف الحالية في الفاشر أنماطًا من المذابح المروعة في الجنينة التي جردت جميع السكان من إنسانيتهم. ولعل أعضاء المجلس يتذكرون أن الملايين حول العالم شاهدوا بذهول في حزيران/يونيه من العام الماضي أشرطة فيديو للقتل الوحشي والتمثيل بالجثث في الجنينة في حين شوهدت ميليشيا قوات الدعم السريع مع أقاربهم المدنيين وهم يهللون احتفالاً. قالوا بسعادة: "لقد حررنا الآن الأرض من العبيد". وقد أعلنت قوات الدعم السريع أن الأرض لم تعد تسمى دار المساليت بل دار العرب.

ولم نشهد في حياتنا ولا في حياة من سبقونا مجرمين يتجرؤون على توثيق جرائمهم ويتباهون بها معتقدين أنهم لن يخضعوا للمساءلة. ولم نكن نتمنى أبداً أن نعيش لنرى ارتكاب هذه الفظائع بهذه الوحشية وعلى مرأى من العالم أجمع.

ونشهد الآن تكتيكات مماثلة في الفاشر. إذ تُنَفَّذ هجمات دقيقة ليس في المقرات العسكرية، بل توجَّه في المقام الأول ضد السكان والنازحين داخلياً. وقد تعرض مخيم أبو شوك في الفاشر للقصف أكثر من غيره، مما أسفر عن قتل نساء وأطفال في الغالب. وتعرضت أيضاً جميع المستشفيات في الفاشر للهجوم والقصف، بما في ذلك مستشفيات الأمومة والعيادات في الأحياء الصغيرة – التي تضم كل منها مئات المرضى.

وبالسماح باستمرار ارتكاب تلك الفظائع في الماضي والحاضر – بعد صمود رائع – بدأ الناجون يفقدون الأمل شيئاً فشيئاً. وقد بدأت قدرتهم على الصمود في التلاشي تدريجياً، وارتفعت حوادث الانتحار بشكل كبير، لا سيما بين النساء والشباب. ويتجلى ذلك في حادثة الانتحار الجماعي الأخيرة في ولاية الجزيرة، بدافع من فقدان الأمل والإحساس بالخذلان والإفلات من العقاب، والأهم من ذلك عدم احترام القوانين الدولية – لا من قبل الأطراف المتحاربة وحسب، بل أيضاً

في بعض الأحيان من قبل أشخاص طيبين مثل أولئك الذين يملكون الأدوات في الدول الأعضاء ولم يستغلوها بعد من أجل إنهاء المعاناة الكارثية. وأحث المجلس – وشعب السودان يتطلع إلى المجلس – على اتخاذ إجراءات موضوعية لطمأنة شعب السودان بعدم فقدان الأمل في مؤسساتنا الدولية والإقليمية.

ولأكثر من عام حتى الآن، تتصاعد أعداد القتلى بين المدنيين بمعدلات مثيرة للقلق، ومع ذلك لا يزال العالم غير مستجيب. فقبل تسعة أشهر، أكد تقرير صادر عن منظمة أطباء بلا حدود أن طفلاً يموت كل ساعتين في مخيم زمزم. ويثير تقرير فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، مخاوف تثير القلق. وقد كررت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان التحذير الذي نتحدث عنه منذ عام.

لقد أصبح الوضع لا يطاق بالنسبة لشعب السودان، ولكن ليس لديه خيارات أخرى. وأطلب من أعضاء المجلس أن يفكروا للحظة، بعيداً عن السياسة، في أولئك الذين يموتون في صمت. فهم بشر؛ وليسوا أرقاماً؛ إنهم أمهات وزوجات وبنات وإخوة وأخوات وعمات وأعمام وأطفال أبرياء. وأعلم أن أعضاء المجلس يدركون ذلك. فجميعنا نملك أقارب وأحباء نحبهم ونعتز بهم – حفظهم الله. وأود أن يتخيل أعضاء المجلس كيف يشعرون لو كانوا مكاني، ناهيكم عن امتلاك الشجاعة للوقوف والتحدث كل يوم دون رؤية نهاية في الأفق. وإذ أتحدث اليوم أمام المجلس، لا يزال يحدوني الأمل والثقة، وأعوّل على الثقة التي تسبغها هذه المؤسسة على كل عضو من أعضاء المجلس. وأحث المجلس على أن يكون على مستوى هذا الأمل وآمال الملايين من خلال إنفاذ القوانين الدولية في السودان لإنقاذ الأرواح.

والخطر الآخر الذي لاحظناه، والذي أكدته تقارير موثوقة، هو تجنيد قوات الدعم السريع لقوات متعددة الجنسيات. فبالرغم أن الجزء الأكبر من قواتهم يُجَنَّد محلياً، قاموا أيضاً بتجنيد قوات من حوالي سبعة بلدان مجاورة.

وبالنظر إلى التدفق غير المقيد للأسلحة وتاريخ الإرهاب في السودان ومنطقة غرب أفريقيا، فقد تتحول تلك الميليشيات المؤقتة في السودان، إذا تُركت دون رادع، إلى قوى متطرفة إقليمية، ستضطر الجهات الدولية والإقليمية الفاعلة إلى التعامل معها في مرحلة ما، ولكن عندئذ سيكون الأوان قد فات. ويجب أن يكون هذا أيضاً بمثابة تذكير ومناشدة للاتحاد الأفريقي للقيام بالدور الهام الذي يجب أن يؤديه استجابةً للأزمة في السودان. فالأزمة في السودان ليست مجرد مشكلة سودانية فحسب، بل هي كارثة إقليمية وعالمية تتطلب جهوداً جماعية من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية إذا ما أريد إيقافها.

يتطلب حل أزمات السودان اتباع نهج مناسب. فعلى الرغم من الأزمات التي طال أمدها، وارتكاب فظائع وجرائم دولية خطيرة في السودان، لا يزال المجتمع الدولي يستخدم الآليات التقليدية لحل النزاعات، التي تمكّن الجناة دائماً من إملاء نتائج العملية. وقد ثبت أن ذلك ليس فعالاً أو كافياً لإنهاء الأزمات أو التوصل إلى حل دائم.

ونعتقد أن الحلول للأزمة في السودان يجب أن تتبع نهجاً لمنع ارتكاب الفظائع، في مواجهة الإبادة الجماعية والفظائع التي لا توصف، بحيث تعطي الأولوية لحماية المدنيين وللإيصال العاجل للمساعدة الإنسانية المنقذة للحياة. ثم يجب أن يتبع ذلك محاسبة المسؤولين عن أخطر الجرائم الدولية، الأمر الذي سيهيئ عندئذ بيئة مواتية لتسوية سلمية شاملة للجميع، ولتحقيق التحول في السودان.

وأناشد المجلس أن يتعامل بجدية مع الأزمة في السودان ومع الضرورة الملحة لحماية المدنيين، وأن يتخذ إجراءات. وألتمس من المجلس أن يتخذ عدة خطوات. يجب على مجلس الأمن أن يأذن على وجه السرعة بقوات للأمم المتحدة وأن ينشرها، على أن تمتلك ولاية قوية ومتينة ووجوداً قوياً للأمم المتحدة على الأرض في السودان، مع التركيز بشكل خاص على حدود دارفور والمناطق التي يقطنها أكثر الناس ضعفاً، مثل مخيمات النازحين داخلياً. ويجب أن يضغط المجلس على الأطراف المتحاربة وأن يجبرها على السماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى السودان، ولا سيما دارفور والجزيرة، من أجل إيصالها إلى جميع المحتاجين. ويجب أن ينشئ المجلس آليات استباقية لإيصال المساعدات تشمل قنوات عبر الحدود وقنوات للإنزال الجوي تمر من خلال معبر الطينة. ويمكن استخدام مطار الفاشر

في دارفور ومطار كادقلي في جنوب كردفان ومطار الأُبيّض. ويجب الضغط أيضاً على الأطراف المتحاربة لتمكين عبور المساعدات من بورتسودان إلى وسط السودان وصولاً إلى كوستي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة أحمداي على إحاطتها.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي وكيل وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية البرلماني في المملكة المتحدة.

أود أن أبدأ بشكر مقدمي الإحاطات: وكيلة الأمين العام ديكارلو، والمدير راجاسينغهام، وبالطبع السيدة نعمات أحمدي، رئيسة منظمة نساء دارفور للعمل الجاد.

لقد كان لثمانية عشر شهراً من النزاع في السودان تأثير مدمر على المدنيين. فقد قُتل ما يقرب من 000 19 شخص وأصيب 000 33. وهذه الأرقام والمعاناة التي تخفيها مرتفعة بشكل غير مقبول. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى ارتكاب عمليات اغتصاب جماعي وتعذيب وتدمير لسبل العيش وعمليات قتل موجّهة ضد جماعات عرقية بعينها على نطاق واسع.

وأشكر الأمين العام على توصياته بشأن حماية المدنيين، على النحو المطلوب في القرار 2736 (2024). فالرسالة الشاملة واضحة – إن الطريقة الأكثر فعالية لحماية المدنيين هي الوقف الفوري للأعمال العدائية. وتتواصل الجهود لتأمين ذلك. وعلينا أن نقدم دعمنا الكامل للأمم المتحدة في سعيها للوساطة بين الأطراف، وندعو الأطراف إلى الانخراط بحسن نية في هذه العملية.

ولكن الأشهر الثمانية عشر الماضية أظهرت أيضاً أننا يجب ألا نكتفي بانتظار وقف إطلاق النار. علينا أن نتحرك الآن، وهذه التوصيات هي خطوة إيجابية نحو مزيد من العمل لحماية المدنيين. والأمر متروك لنا الآن – كدول وكمجتمع مدني وكأعضاء في منظومة الأمم المتحدة – للنظر في كيفية استخدامها. ولكي ننجح في ذلك، علينا أن نواجه السياق الماثل أمامنا، وليس السياق الذي نريد أو نحب أن نراه.

وأشير إلى تقييم الأمين العام بأن الظروف غير متوفرة حالياً للنشر الفعال لقوة تابعة للأمم المتحدة لحماية المدنيين في السودان. يجب علينا أن نبقي ذلك قيد المراجعة، ولكن يجب علينا أن نتذكر أيضًا أن نشر قوات الأمم المتحدة ليس سوى وسيلة واحدة من بين وسائل كثيرة. فيمكننا جميعًا أن نرى أن الأطراف المتحاربة لم تف بالتزاماتها الواردة في إعلان جدة بحماية المدنيين والسماح بوصول المساعدات الإنسانية من دون قيود. إنني أحثها على إنشاء آلية امتثال قوية وشفافة لضمان أن تسفر التزاماتها عن نتائج ملموسة على الأرض. ويمكنها تحقيق ذلك، بما في ذلك بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة.

إن الكثير من المدنيين يعانون بسبب العنف المباشر، لكن الكثير جدا منهم يعانون لأنهم جوعى وتتعمد الأطراف المتحاربة منعهم من الحصول على المساعدة المنقذة للحياة. وأنا أؤيد بقوة توصية الأمين العام بأن تتفق الأطراف على هدنات إنسانية للسماح بمرور المدنيين بأمان وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية من دون عوائق. ويلوح في الأفق احتمال إغلاق معبر أدري الحدودي. وإغلاقه يعني أن ملايين المدنيين الآخرين سيتعرضون للخطر. وتتطلب الأزمة نُهُجاً قابلة للتكيف. لقد تقدم الناس العاديون وتحملوا مخاطر لا يمكن تصورها لحماية مجتمعاتهم – من خلال غرف الاستجابة للطوارئ وغيرها من مجموعات العون المتبادل. ويجب على المجتمع الدولي أن ينصت إلى دعوة الأمين العام للنظر في كيفية تقديم المزيد من الدعم لتلك الجهود المحلية. وذلك يتطلبأن تدعم الأطراف المتحاربة وقف إطلاق النار وتدابير الحد من العنف التي يتم التفاوض عليها محلياً على نطاق واسع. وأحث جميع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة على أن يتحمسوا لتوصيات الأمين العام لتكثيف العمل الدولي المنسق لحماية شعب السودان.

أستأنف مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن، وهي الجزائر وموزامبيق وسيراليون، علاوة على غيانا.

في البداية، نشكر المملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة الهامة، ونعرب عن تقديرنا لوكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو ومدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد راميش راجاسينغهام، على إحاطتيهما. وقد استمعنا بعناية إلى السيدة نعمات أحمداي ونشكرها على إحاطتها. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم للسودان في هذه الجلسة.

إذ نتكلم الآن، تستمر الحالة في السودان في التدهور. وهي تتسم بعواقب إنسانية كارثية على المدنيين الأبرياء، الذين يدفعون ثمناً باهظاً لهذا النزاع المهلك. وكل يوم، تُستهدف النساء والفتيات والأطفال بفظائع لا توصف. والأحداث الأخيرة في ولاية الجزيرة حلقة سوداء أخرى من الحلقات المظلمة. ومع ذلك، على الرغم من الحالة المثيرة للقلق على الأرض، لم يتمكن المجتمع الدولي من تحقيق أي تقدم في جهود السلام، على الرغم من دعواتنا وقراراتنا المتعددة. وعلى الرغم من ذلك، يظل يحدونا الأمل في أن تؤتي المبادرات والاجتماعات المخطط لها من قبل المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة للسودان، السيد رمطان لعمامرة، والاتحاد الأفريقي – استناداً إلى عملية جدة – ثمارها.

وريثما يتم ذلك، يجب أن تظل حماية المدنيين أولويتنا ونود، في ذلك الصدد، التأكيد على النقاط التالية.

أولاً، ندعو الأطراف إلى الاتفاق، من دون مزيد من التأخير، على وقف إطلاق النار لإرساء الأساس لعملية سياسية هادفة وضمان حماية المدنيين في السودان. ويتطلب تحقيق وقف إطلاق النار، سواء كان محلياً أو وطنياً، أن تبدي الأطراف إرادة سياسية قوية. ويمكن تعزيز تلك الإرادة من خلال خطوات صغيرة ومبادرات لبناء الثقة. ولذلك، فإن عقد جولة ثانية من المحادثات غير المباشرة، التي جرت في تموز/يوليه في جنيف، يمكن أن يكون إطاراً مفيدًا لبناء الثقة بين الأطراف.

ثانياً، من الضروري وضع كل فرص النجاح في جانب جهود السلام، مع الأخذ بعين الاعتبار التفاعلات والوقائع في الميدان. وأي مسعى من قبل المجلس لدعم حماية المدنيين يجب أن يحافظ على صلاحية جهود السلام الجارية والزخم الذي يمكن أن تخلقه لجلب الأطراف إلى طاولة المفاوضات. وسيتعين اتخاذ خطوات للمضي قدما في ذلك الصدد بحكمة – وأصر – بالتنسيق مع العمليات الجارية.

ثالثًا، تتطلب حماية المدنيين تحسين الحالة الإنسانية في ظل الظروف الحالية. ولئن كنا نرحب بالتدابير التي اتخذتها حكومة السودان مؤخراً، ولا سيما القرار الذي اتخذته بالتشاور مع الجهات السودانية الفاعلة الأخرى بالسماح بالعمليات الجوية الإنسانية في جنوب كردفان، فإننا نشدد على أهمية استدامة تلك التدابير لضمان وصول المساعدات الدولية إلى جميع السكان المتضررين. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة زيادة دعمه لخطة الاستجابة الإنسانية وجهود الحكومة السودانية للاستجابة للحالة المروعة في الميدان. وتواجه المرافق الوطنية، التي لا يكاد النظام الصحي فيها يعمل، تحديات كبيرة، بما في ذلك تفشي الكوليرا وحمى الضنك، فضلاً عن ارتفاع أعداد النازحين، لا سيما بعد الهجمات الأخيرة التي شنتها قوات الدعم السريع في ولاية الجزيرة.

رابعاً، يجب علينا الإصرار على المساءلة للرد بشكل أكثر فعالية على انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وفي ذلك الصدد ندعو قوات الدعم السريع إلى وقف هجومها على الفاشر وولاية الجزيرة والتمسك باحترام القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، فإن عدم تقيد تلك القوات بأي مدونة لقواعد السلوك هو مصدر قلق عميق. ونغتنم هذه المناسبة لندعو مرة أخرى الأطراف الخارجية إلى الامتناع عن تأجيج النزاع واحترام القانون الدولي. وقد يكون التدخل الأجنبي المستمر في النزاع السوداني أحد العوامل الرئيسية لفشل جميع جهود السلام.

في الختام، لا بد لنا من تقديم الدعم لجميع مبادرات السلام المدفوعة بحسن النية والقانون الدولي على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويجب أن يظل تنسيق هذه الجهود هدفنا المشترك، مع الحفاظ على الدور المركزي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وندعو الأطراف السودانية مرة أخرى إلى وضع مصلحة الدولة فوق كل الاعتبارات الأخرى.

السيد هوانغ (كوريا الشمالية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. كما أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير راجاسينغهام والسيدة أحمداي على إحاطاتهم المفيدة والواقعية.

مما يؤسف له أن النداءات المستمرة التي وجهها مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى الطرفين المتحاربين في السودان من أجل الوقف الفوري للأعمال العدائية لم تلق آذاناً صاغية. وبدلاً من ذلك، فإننا نشهد اشتداد القتال في جميع أنحاء السودان، كما تلقينا مؤخراً تقارير موثوقة عن زيادة حادة في أعمال العنف ذات الدوافع العرقية من جانب قوات الدعم السريع في الفاشر وما حولها. ومن أجل المدنيين في السودان، الذين يتحملون العبء الأكبر للنزاع، فإننا يجب أن نتحرك فوراً لحمايتهم.

وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أتناول النقاط التالية:

أولا، سيكون الوقف الفوري للتدخلات الخارجية المدفوعة بمصالح الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية ضرورياً لإنهاء الأعمال العدائية في السودان. وبالنظر إلى استمرار رفض الأطراف السودانية المتحاربة المشاركة بإخلاص في المفاوضات المباشرة لأي اتفاق لوقف إطلاق النار، فمن الأهمية بمكان أن تعمل الجهات الإقليمية والدولية التي يمكنها التأثير على الحسابات الاستراتيجية للطرفين المتحاربين السودانيين على إيجاد طريقة لتغيير مشهد النزاع. وستساعد الجهود الدبلوماسية المنسقة التي تبذلها تلك الجهات الفاعلة في إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. وندعو المبعوث الشخصي للأمين العام إلى السودان إلى الاستمرار في تواصله مع تلك الجهات الفاعلة لتحقيق هذا الهدف.

ثانيا، يجب تنفيذ جميع التدابير الممكنة لحماية المدنيين على أرض الواقع دون مزيد من التأخير. وعلى وجه الخصوص، أدى تعطل خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، ولا سيما انقطاع الإنترنت على نطاق واسع، إلى إضعاف قدرة المدنيين على التعامل مع تأثير النزاع، وكذلك قدرة عمال الإغاثة على تقديم الخدمات الأساسية. وندين بشدة أي هجمات غير قانونية على البنية التحتية للاتصالات من جانب الطرفين المتحاربين ونحثهما على ضمان عدم انقطاع خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية حتى يتمكن المدنيون من الوصول إلى المساعدة في حالات الطوارئ وعلى اتخاذ التدابير اللازمة لحمايتهم.

ثالثا، لا يزال من الضروري مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الهائلة في السودان. ونظراً للقيود المالية الحالية، يجب أن نركز على أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة لتقديم المساعدات. ولذلك، فإننا نحث السلطات السودانية على إبقاء معبر ادري الحدودي مفتوحاً لأنه يوفر أفضل الظروف المواتية لتدفق المساعدات الإنسانية مقارنة بالمسارات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو جميع الأطراف المتحاربة إلى ضمان وصول المنظمات الإنسانية المحلية والدولية إلى المحتاجين بأمان ودون عوائق.

رابعا، يجب أن يضمن مجلس الأمن استمرار تكيف نظام الجزاءات مع تطور الحالة في الميدان. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم الملموس الذي أحرزته مؤخرا اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005)، بشأن السودان، التي نترأسها، في تحديث قائمة الجزاءات لأول مرة منذ 18 عاما بإضافة اثنين من قادة قوات الدعم السريع الضالعين في أعمال العنف العرقي. ونشجع الدول الأعضاء على دعم وتيسير عمل فريق الخبراء لضمان الرصد الفعال للجزاءات وتحديد الجهات الأخرى التي تستوفي معايير الإدراج في القائمة، من الأفراد أو الكيانات.

ختاما، فإن الكارثة الإنسانية في السودان، المستمرة منذ أكثر من عام ونصف، هي مأساة عبثية يحركها الطرفان المتحاربان اللذان يسعيان إلى الهيمنة العسكرية بتكاليف باهظة على حساب شعبهما ويؤججها الدعم الخارجي لكلا الجانبين. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتصرف بحزم لإنهاء النزاع ونحن على استعداد للمساهمة البناءة في جهود مجلس الأمن في هذا الصدد.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير راجاسينغهام على إحاطتيهما. وأود أيضا أن أشكر السيدة نعمت أحمداي جزيل الشكر على إحاطتها الواضحة

والقوية جدا في إعطاء صوت لجميع المدنيين الذين هم بخلاف ذلك محرومون من أن يكون لهم صوت في السودان وعلى عرضها لنا بوضوح شديد معاناة الناس في ذلك البلد. كما أشكرها على توصياتها.

لن نقدم اليوم نداءات جديدة أو أفكار جديدة. وبدلاً من ذلك، فإننا نكرر بإلحاح متجدد ما سبق أن طلبناه مراراً وتكراراً وما طلبه مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع، والأهم من ذلك ما طلبه الشعب السوداني نفسه. إننا نجدد دعوتنا للأطراف المتحاربة بإسكات البنادق والعمل على التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار والوفاء بالالتزامات بحماية المدنيين، بما في ذلك ما ورد في إعلان جدة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق واحترام كرامة الشعب السوداني.

وكما سمعنا للتو من مقدمي الإحاطات، فعلى الرغم من التعهدات التي قطعها طرفا النزاع، فإنهما لم يفيا بالتزاماتهما. ونؤكد من جديد ضرورة احترام جميع الأطراف المعنية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها، كما سبق ذكره، في إعلان جدة. وفي هذا الصدد، ينبغي استكشاف آلية امتثال جادة لضمان تنفيذ الالتزامات على أرض الواقع. ونؤكد مجددا أن احترام القانون الدولي وكذلك قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك حظر الأسلحة، ليس أمرا اختياريا بل إلزاميا. وقد رحبنا بقرار إعادة فتح معبر ادري الحدودي، بالإضافة إلى مسارات إضافية ورحلات جوية إنسانية لتقديم المساعدة العاجلة. ويجب أن يستمر ذلك، مع زيادة توسيع نطاق الوصول لضمان إيصال الغذاء والموارد الطبية والمياه النظيفة إلى المحتاجين دون إعاقة أو تأخير. ونثني على تفاني فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمنظمات المحلية، وخاصة غرف الاستجابة للطوارئ على مستوى القاعدة الشعبية. لقد أطلق النزاع العنان لواقع مدمر للمدنيين – وكما ذكر مقدمو الإحاطات، فإن الأمر الأكثر فظاعة بالنسبة للنساء والفتيات أنه تسبب في أزمة إنسانية اقترنت بنزوح جماعي ومجاعة ومعاناة: وتلك شهادة قاتمة على الخسائر الفادحة للحرب.

وبلغ انعدام الأمن الغذائي الحاد نطاقا لا مثيل له. يجب ألا يُستخدم الغذاء سلاحا؛ ويجب ألا يُستخدم أبدا لتشديد معاناة المدنيين. فهذه الأعمال تنتهك بشكل صارخ القانون الدولي الذي يدين إدانة قاطعة استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب، كما تمثل تحديا صارخا أهم القيم الأساسية للإنسانية.

إن حجم انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني المبلغ عنها ووحشيتها، بما في ذلك الاستخدام المستهجن للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، الذي قد يشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، أمر مروع للغاية. ويجب التحقيق في هذه الانتهاكات لضمان المساءلة وتحقيق العدالة للضحايا والناجين.

ونطالب مرة أخرى قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها بإنهاء حصارها للفاشر والاعتداءات الواسعة النطاق في جميع أنحاء السودان. ونواصل دعوتنا الحازمة للقوات المسلحة السودانية إلى وقف القصف الجوي العشوائي الذي أثر تأثيرا مدمرا على المدنيين والبنية التحتية المدنية.

ونجدد اليوم دعوتنا للسلام، الذي يشكل الدرع الواقي من العنف والضمان الأساسي لسلامة المدنيين. ونقدر توصيات الأمين العام الداعية إلى حماية المدنيين، التي ينبغي أن تساعد في توجيه استجابتنا لهذه الأزمة اللاإنسانية. ونعتبر هذه التوصيات، إلى جانب الدعوات التي وجهها مقدمو الإحاطات اليوم، دعوة واضحة لاتخاذ إجراءات موحدة تعطي الأولوية لرفاه المدنيين قبل أي شيء آخر. ونشجع المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد لعمامرة، على الاستمرار في جهود الوساطة القيمة التي يبذلها، وإشراك جميع الأطراف بنشاط لتعزيز الحوار. وهو يحظى بدعمنا الكامل.

وقالت السيدة أحمداي إن المدنيين يموتون في صمت. ينبغي ألا يظل مجلس الأمن صامتا إزاء استمرار هذه الفظائع في السودان. ،لا تزال سلوفينيا ملتزمة بالعمل البناء من أجل اعتماد مشروع قرار للمجلس بسرعة لتنفيذ توصيات محددة. ونحن على استعداد للعمل في تعاون وثيق مع جميع أعضاء المجلس من أجل التوصل إلى حل يعطي الأولوية لحماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية وصون كرامة جميع السودانيين.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أقدر الإحاطتين المفيدتين لكل من وكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير راجاسينغهام، وكذلك شهادة ممثلة المجتمع المدني، السيدة أحمداي.

وأنوه بحضور الممثل الدائم للسودان في القاعة.

إن الحالة الإنسانية في السودان قاتمة. وقد ارتكب طرفا النزاع جرائم بشعة تُنسب غالبيتها إلى قوات الدعم السريع. ومما يثير القلق بصفة خاصة الزيادة في الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك القتل والتشويه والعنف الجنسي والتجنيد القسري. إن اتفاقيات جنيف وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة تُلزم أطراف النزاع بحماية المدنيين والالتزام، دون استثناء، بمبادئ التناسب والتمييز والحيطة. وتجبرها على التصرف بإنسانية.

وقيام اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005)، بشأن السودان، بإدراج فردين من قوات الدعم السريع مؤخرا على قوائم الجزاءات، يرسل رسالة واضحة تفيد بوحدة الصف في التصدي للجرائم المرتكبة ضد المدنيين وتصعيد النزاع في السودان.

وكما سمعنا، أدت الحرب إلى انزلاق البلد والمنطقة في أزمة لجوء ونزوح وجوع خطيرة، تضرر منها النساء والأطفال بصورة غير متناسبة. ويبعث إعلان المجاعة في مخيم زمزم على القلق البالغ، كما يثير القلق أن أكثر من 50 في المائة من السكان يعيشون في ظروف غير مستقرة تتجاوز المرحلة الحرجة للأمن الغذائي في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي – المرحلة 3.

وبالنظر إلى الأرقام الصارخة التي تضع جزءا كبيرا من السكان في حالة تتطلب مساعدة إنسانية، فإن أقل ما يمكن توقعه هو أن تظل المعابر الإنسانية، مثل معبر أدري، الذي هو أقرب نقطة للدخول إلى المناطق الحرجة، مثل زمزم والفاشر، مفتوحة ودون عوائق. ويجب أيضا إنشاء ممرات إنسانية مأمونة، وفقا لقرارات المجلس الملزمة، مثل القرارين 2730 (2024) و 2736 (2024).

وأعيد التذكير بأمر أصبح ميؤوسا منه: إن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الإعدام بإجراءات موجزة والاختفاء القسري، لا تزال تحدث، على الرغم من التصريحات بخلاف ذلك. ومن الضروري كسر حلقة العنف والإفلات من العقاب بضمان مساءلة المسؤولين عن هذه الأفعال.

ومن الأهمية بمكان التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار لحماية المدنيين وتحقيق تقدم نحو حل سياسي. ويجب أن تضطلع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بدور مركزي في تنسيق جهود الحوار بين طرفي النزاع، ولهذا السبب نؤيد جهود الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وعمل المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد لعمامرة.

وكما أشير مرارا وتكرارا فإن الحالة الإنسانية في السودان من أخطر الحالات في العالم وتستحق استجابة موحدة من مجلس الأمن. ولهذا السبب سيعمل وفد بلدي بشكل بناء لضمان اعتماد مشروع القرار الذي اقترحته المملكة المتحدة وسيراليون على وجه السرعة.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد راميش راجاسينغهام، مدير شعبة التنسيق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتيهما. ونرحب بالممثل الدائم للسودان، السيد الحارث إدريس الحارث محمد، في جلسة اليوم. واستمعنا باهتمام أيضا إلى ممثلة المجتمع المدني.

للأسف، أصبح النزاع المسلح في السودان نزاعا مطولا بطبيعته. فقد مر أكثر من 18 شهرا على بدء أشد مراحله فتكا. وتتمثل أولويتنا، سواء آنذاك أو الآن، في الوقف السريع للأعمال العدائية. لكن الجهود الدولية لتسوية النزاع تتعثر. والاتفاق الوحيد الذي توصل إليه الطرفان حتى الآن هو إعلان جدة بشأن الالتزام بحماية المدنيين في السودان. بيد أنه حتى هذا الإعلان لم ينفَّذ بعد. وفي الوقت نفسه، نظرا للتأثير الخطير للنزاع على الشعب السوداني وعلى الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، نسمع بين حين وآخر مقترحات مختلفة بشأن تسوية. وليس للعديد من المقترحات علاقة تُذكر بواقع الحال بل تذكرنا بأنها إجراءات وهمية.

ونحن مقتنعون بأنه لا سبيل لتسوية الحالة بدون تحليل متعمق للأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك محاولات التخريب التي تقوم بها ما يسمى بالقوى التقدمية التي لا تحظى بدعم غالبية الشعب السوداني والتي أثبتت عجزها عن معالجة الأسباب الرئيسية للنزاع في الوقت الذي أتيحت لها فرصة القيام بذلك. ويتعين أيضا إجراء تقييم واقعي لمدى تغير الحالة الأمنية والمشهد السياسي والمزاج العام في السودان والنهج الإقليمية خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية. ومن غير المرجح أن تنجح الآن الحلول التي كان يمكن أن تنجح في أيار/مايو 2023.

وفي الوقت الراهن، حيث تتعرض الوحدة السودانية لتهديد خطير، أصبح الجيش السوداني العمود الفقري لكيان الدولة، وأصبح الناس يفرون إلى المناطق الخاضعة لسيطرته طلبا للحماية. ومن المهم جدا دعم مؤسسات الدولة في البلد، التي يمكن أن تشكل أساسا لحوار داخلي بين الأعراق السودانية، يمكن فيه لكل المجموعات السياسية والقبلية والزعماء الإقليميين الذين يحظون بالاحترام، دون استثناء، أن يقرروا معا طريق التنمية الوطنية.

وفي الوقت نفسه، يجب أن يحظى جميع المشاركين في الحوار بدعم جميع أبناء الشعب السوداني وأن يتكلموا باسمهم ولمصلحتهم لا الداعمين الأجانب. وينبغي أن يفضي الحوار إلى وضع الخطوط العريضة لهيكل سلطات البلد المقبلة التي تحظى بقبول جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك معالجة المسألة الرئيسية المتمثلة في توحيد القوات المسلحة السودانية.

ويعتبر الاتحاد الروسي مجلس السيادة الانتقالي لجمهورية السودان أعلى سلطة شرعية في البلد. نحن ندعم الحفاظ على وحدته وسلامة أراضيه وسيادته.

وفي هذا الصدد، فإننا ندعم جهود السيد رمطان لعمامرة، المبعوث الشخصي للسودان، لتحقيق السلام والاستقرار في أقرب وقت ممكن. ونعتقد أن هدف المبعوث الشخصي هو توحيد مختلف جهود الوساطة الإقليمية والدولية بشأن السودان. ونتمنى له النجاح في تنفيذ خططه لتنظيم مفاوضات بوساطة مع الأطراف السودانية. غير أننا لا نرى من المناسب الترويج لأي صيغ تفاوضية من جانب طرف ثالث للتسوية في السودان من شأنها تجاهل مشاركة حكومة البلد الحالية وعدم مراعاة آرائها في إيجاد حلول للأزمة.

ونحن مقتنعون بأن رفع جميع أوجه الحصار التي تفرضها قوات الدعم السريع وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار أمران أساسيان لضمان الحماية المناسبة للمدنيين في السودان. ولن تؤدي أي خطوات لاستباق ذلك الشرط، ولا سيما دون موافقة مسبقة من الحكومة، إلى نتائج عملية. وبوجه خاص، نرى أن الرسائل المتعلقة بضمان وجود حفظة سلام تابعين للأمم المتحدة أو أفريقيين غير مناسبة في هذه المرحلة. وكما أشير بحق في تقرير الأمين العام بشأن التوصيات المتعلقة بحماية المدنيين في السودان (S/2024/759)، فإن الظروف لمثل هذا الوجود لم تنضج بعد. ونرى في مثل هذه الدعوات في هذه المرحلة شعبوية فجة، إذ لا يمكن لأحد أن يجيب عن السؤال المتعلق بالمناطق التي سيُنشر فيها حفظة السلام أو الأغراض التي سيُنشرون من أجلها.

وعلاوة على ذلك، يجب أن يأتي طلب مثل هذا الوجود حصراً من القيادة السودانية الحالية. وإلا فإن مساعي حفظ السلام خلال المرحلة النشطة من النزاع الداخلي ونطاقه الجغرافي الواسع قد تكون محكوماً عليها بالفشل. ومن شأن تحقق مثل هذا السيناريو أن يقوض نهائياً ثقة السودان في الأمم المتحدة، التي تضررت بشكل كبير نتيجة للأنشطة غير المتسقة للانسحاب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة في المرحلة الانتقالية في السودان التي تم تقليص حجمها.

وفي الوقت نفسه، وكما ذكرنا سابقاً، فإن اتفاق جدة هو الاتفاق الوحيد القائم حالياً. لذلك نعتقد أنه من المهم تكثيف العمل على تنفيذ ذلك الاتفاق، الذي يشمل القضايا الإنسانية وحماية المدنيين والبحث عن حل سياسي للأزمة التي طال أمدها. من المهم ضمان تنفيذ جميع أحكام الاتفاق، بما في ذلك سحب الوحدات المسلحة من المناطق المأهولة بالسكان.

ولا يزال الوضع الإنساني في السودان خطيراً للغاية. فما يقرب من ثلاثة أرباع المرافق الطبية غير عاملة، وهناك نقص في الأدوية،

وثلثا السكان لا يحصلون على الرعاية الصحية. كما تم توثيق انتشار الأمراض الخطيرة. ولا يزال عدم تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية للبلد، التي تم تمويلها بأقل من ثلثي المبلغ المطلوب، يشكل تحدياً خطيراً. ونود أن نؤكد للشعب السوداني تضامننا معه في تجاوز المحنة التي يعاني منها. ونحن نقدم المساعدة في حدود إمكاناتنا، ونعلم أن العديد من البلدان الأخرى، رغم صعوباتها الخاصة، تجد أيضاً سبلاً لتقديم المساعدة.

كما تتخذ حكومة السودان الخطوات اللازمة لضمان وصول المساعدات إلى السكان. وقد اتُخذت قرارات لفتح عدة معابر برية وجوية وبحرية لإيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك معبر ادري الحدودي مع تشاد. ونحن مقتنعون بأن استمرار التشغيل السلس لذلك المعبر ممكن إذا تمكن ممثلو الوكالات الإنسانية العاملة في السودان – ولا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – من تنفيذ التدابير التي اقترحتها بورتسودان، بما في ذلك وجود السلطات في الميدان وتوافر المعدات الخاصة.

ونرى أن أي ادعاءات من العاملين في المجال الإنساني بأن مثل هذه الخطط غير قابلة للتنفيذ بالإشارة إلى عدم تعاون الحكومة السودانية أمر غير لائق. فعدد من البلدان في العالم العربي والإسلامي تُعد أمثلة ثابتة على أنه حيثما توفرت الإرادة ورُفض تسييس المساعدات الإنسانية، يمكن بالفعل إيصال المعونات بشكل سليم، بما في ذلك إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها في البلد. وتبدو تلك الادعاءات غريبة بشكل خاص نظراً لأن المشكلات الرئيسية في إيصال المساعدات الإنسانية تتسبب فيها قوات الدعم السريع. ومن حيث المبدأ، على الوكالات الإنسانية أن تتكيف للعمل مع الحكومة السودانية، وليس العكس. وفي هذا الصدد، فإن القرار النهائي بشأن استخدام معبر معين لعبور البضائع هو مسألة سيادية تخص الحكومة السودانية.

كما نعتقد أنه من السابق لأوانه الحديث عن تهديد مجاعة وشيكة في السودان. هناك غذاء في البلد – على سبيل المثال، سُجل محصول وفير من الذرة الرفيعة هذا العام. السؤال هو كيف نوصلها إلى المحتاجين إليها في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع. من المهم أن يجري العاملون في المجال الإنساني تقييمات موضوعية للوضع بالتنسيق مع الحكومة السودانية.

ونعتقد أن استجابة مجلس الأمن للحالة في السودان ينبغي أن تكون متوازنة وقائمة على الواقع السائد في البلد. وأي تدخل خارجي هدام في شؤون السودان، البلد الصديق، بما في ذلك التدخل السياسي، أمر غير مقبول. ونثق بأن الأمم المتحدة ستسترشد بتلك المبادئ وستدعم القرارات السيادية بدلاً من فرض حلول خارجية شاملة. لطالما دعت روسيا إلى الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية دائمة للنزاع السوداني. ونحن مقتنعون بأن الشعب السوداني يستطيع – ويجب عليه – حل قضاياه الداخلية بنفسه.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة المهمة. كما أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير راجاسينغهام على إحاطتيهما. ونشكر أيضاً السيدة أحمدي على إحاطتها المؤثرة، ولكن الأهم من ذلك، نشكرها على عملها في دعم شعب السودان كل يوم. وأتطلع إلى الاستماع إلى ممثل السودان.

تشعر الولايات المتحدة بقلق عميق إزاء الهجمات العنيفة والقاتلة التي تشنها قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية على المدنيين. ففي دارفور، ومؤخراً في الجزيرة، تشير التقارير إلى ارتفاع مقلق في عمليات القتل الواسعة النطاق ومحددة الأهداف والمدفوعة بدوافع عرقية والفظائع الجماعية التي ترتكبها قوات الدعم السريع. وفي منطقة الخرطوم على وجه الخصوص، أدى القصف الجوي من القوات المسلحة السودانية على الأسواق والأماكن العامة – الذي شُن دون أي هدف عسكري واضح – إلى مقتل أعداد كبيرة من المدنيين.

نحن ندرك خطورة الوضع في السودان: الموت العشوائي بسبب المجاعة والمرض والقصف؛ وحجم الصدمة الهائل الذي سيظل يطارد الشعب السوداني إلى الأبد. ولذلك، تجاوزنا منذ زمن طويل وقت اتخاذ المجتمع الدولي لإجراء جريء وحاسم وفوري.

لدى الولايات المتحدة أربعة دعوات أساسية للعمل.

أولاً، تقع على عاتق جميع أطراف النزاع مسؤولية تيسير تدفق المساعدات عبر جميع الطرق العابرة للحدود والخطوط، دون استثناء. ونشيد بالسلطات السودانية لفتحها معبر ادري الحدودي في منتصف آب/أغسطس. فقد سمح هذا الطريق الوحيد للمنظمات الإنسانية بإدخال ما يكفي من الغذاء ومستلزمات الصحة والتغذية لخدمة أكثر من 1.9 مليون شخص. والآن يجب على السلطات السودانية أن تبقي معبر ادري الحدودي مفتوحاً إلى أجل غير مسمى. فحياة الملايين تعتمد على ذلك.

كما نشيد بالسلطات السودانية لموافقتها على العملية الجوية الإنسانية في جنوب كردفان. وكانت تلك خطوة أولى جيدة. يجب على السلطات الآن تيسير عملية الموافقة على الرحلات الجوية وضمان أن تتمكن منظمات الإغاثة من استخدام الرحلات الجوية لنقل الموظفين والإمدادات بسرعة وأمان إلى مناطق الاحتياج.

وفضلاً عن ذلك، على جميع الأطراف مساعدة الوكالات الإنسانية في توسيع نطاق عملياتها لتتمكن من إيصال المعونات بكفاءة وفعالية إلى كافة أنحاء السودان. يشمل ذلك تسريع وتبسيط الإجراءات البيروقراطية لضمان قدرة منظمات الإغاثة على توظيف العاملين وتأمين التحرك السريع للموظفين الإنسانيين والبضائع – على سبيل المثال، من خلال السماح بعملية إخطار فقط لتحركات المساعدات الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على قوات الدعم السريع رفع أي اشتراطات بيروقراطية لتنقل منظمات الإغاثة في جميع أنحاء منطقة دارفور. أخيراً، يجب أن تتجنب جميع الأطراف أي أعمال تعيق العمليات الإنسانية. وفي هذا الصدد، يساورنا بالغ القلق إزاء استمرار السلطات في إعاقة الاستجابة الإنسانية وعرقلتها في بورتسودان. وهذا أمر لا يمكن أن تتغاضى عنه – ويجب ألا تتغاضى عنه – هذه الهيئة أو المجتمع الدولي ككل.

والمسألة الثانية التي ندعو إليها هي تنفيذ إنهاء الأعمال العدائية. ولا يوجد ببساطة حل عسكري للأزمة على الإطلاق. وينبغي أن تتوقف جميع البلدان عن تقديم الدعم العسكري للمقاتلين ويجب أن يواصل كل واحد منا الضغط على الأطراف للعودة إلى طاولة المفاوضات بهدف إنهاء النزاع.

ثالثا، نؤيد بقوة في هذا الصدد إنشاء آلية لرصد الامتثال والتحقق منه بعد التوصل إلى اتفاق وقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية على نطاق أوسع. ويمكن أن تضمن هذه الآلية احترام التزامات القانون الدولي الإنساني والتزامات جدة وتنفيذها على أرض الواقع. ولذا ينبغي أن يمكّن المجلس والمجتمع الدولي ككل الشركاء الأفارقة من قيادة عملية إنشاء هذه الآلية، بما في ذلك بدعم التخطيط للسيناريوهات المتعلقة بالتصميم والنشر.

رابعا، وتمشيا مع التطلعات الواضحة للشعب السوداني، يجب أن يدعم المجتمع الدولي بفعالية الانتقال إلى حكم مدني ديمقراطي شامل للجميع. ويشمل ذلك دعم الحوار السياسي المدني الذي تيسره لجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى لتسريع الانتقال إلى حكم مدني شامل. وتعتزم الولايات المتحدة دعم هذه العملية ونشجع الآخرين على القيام بالمثل. ويشمل ذلك أيضا السعي إلى المساءلة عن الفظائع والانتهاكات الأخرى التي ارتُكبت على مدى العام ونصف العام المنصرمين، بما في ذلك من خلال حظر الأسلحة في دارفور والجزاءات المفروضة بموجب القرار 1591 (2005) على غرار تلك الجزاءات التي نفذها المجلس الأسبوع الماضي. إن الجزاءات التي فرضها المجلس مؤخراً على قائدَين من قادة قوات الدعم السريع – عبد الرحمن جمعة بارك الله وعثمان محمد حامد محمد – تبعث برسالة قوية إلى الأطراف.

لقد عاش شعب السودان جحيما. وهم يستحقون الأمان والكرامة والعدالة. إنهم يستحقون العيش. إننا، بصفتنا مجلس الأمن، بحاجة إلى مواصلة الضغط على الأطراف المتحاربة لإنهاء العنف الآن لضمان وصول المساعدات المنقذة للحياة إلى المحتاجين ووضع السودان على طريق الديمقراطية والأمن.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب بتولي وكيل وزارة الخارجية البرلماني كولينز من المملكة المتحدة رئاسة جلسة

الإحاطة المفتوحة خلال زيارته لنيويورك. وأشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير راجاسينغام من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتيهما. لقد استمعت أيضا باهتمام كبير إلى بيان السيدة أحمداي. وأرحب بحضور الممثل الدائم للسودان في جلسة اليوم.

يعمل المجتمع الدولي بلا كلل على جهود الوساطة في ظل استمرار احتدام القتال في السودان. ولكن الجهود المبذولة لتعزيز وقف إطلاق النار لم تجد نفعًا. ويجب ألا ينسى المجتمع الدولي المعاناة المستمرة للمدنيين الذين يتحملون العبء الأكبر من النزاع. ومن الملح مساعدة السودان على إيجاد إطار للتوصل إلى حل شامل ودائم للنزاع. وتعتقد الصين أنه ينبغي أن تركز الأطراف جهودها على ما يلي:

أولا، يجب الدعوة إلى وقف دائم لإطلاق النار. وتتأثر حاليا 15 من أصل 18 ولاية في السودان بالقتال. وقد فقد ما يقرب من 25 000 شخص حياتهم في النزاع. ووفقًا للتقارير الأخيرة، تسببت الهجمات المسلحة على القرى في ولاية الجزيرة في سقوط مئات الضحايا المدنيين. وينبغي ألا تتكرر هذه المآسي. ينبغي ألا يستمر هذا النزاع العنيف: يجب وقف إطلاق النار فورا لكيلا يحصد المزيد من الأرواح ولمنع وقوع كارثة أكبر في السودان. ونحث الأطراف المعنية على وقف حصار ومهاجمة الجزيرة والفاشر وغيرهما من المناطق وندعو طرفي النزاع إلى وقف الأعمال العدائية، والالتزام الكامل بتعهداتهما بموجب إعلان جدة فيما يتعلق بحماية المدنيين، وحماية البنية التحتية المدنية وعدم تجاوز الخط الأحمر للقانون الدولي الإنساني.

ثانيا، يجب زيادة المساعدات الإنسانية. لقد ألحقت الحرب المستمرة والكوارث الطبيعية الخطيرة أضراراً جسيمة بالبنية التحتية في السودان؛ كما توشك نظمه التعليمية والطبية والصحية على الانهيار. ويعاني الناس من الجوع والأمراض. إن الحالة الإنسانية القاتمة تذكير في الوقت المناسب بوجوب الاستمرار في حشد الاهتمام الدولي وتعبئة المزيد من الأموال للإغاثة الإنسانية. ويجب بذل جهود مشتركة مع حكومة السودان لضمان وصول المساعدات إلى المحتاجين. وترحب الصين بالجهود التي تبذلها حكومة السودان لتيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وتؤيد تشاور مجلس الأمن مع حكومة السودان حتى تظل المعابر الحدودية مفتوحة أمام المساعدات الإنسانية. وفي الوقت نفسه، ينبغي إيلاء الاهتمام للشواغل الأمنية لحكومة السودان في معبر أدري حتى يكون المعبر بمثابة ممر لإنقاذ الأرواح للتمكن من نقل المساعدات التي تشتد الحاجة إليها بفعالية أكبر.

ثالثا، يجب تعزيز محادثات السلام. وندعو طرفي النزاع إلى وضع الشعب في المقام الأول والعودة إلى طاولة المفاوضات والتوصل من خلال الحوار إلى حل سياسي يؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار.

وتدعم الصين المبعوث الشخصي لعمامرة في مواصلة استخدام مساعيه الحميدة وإيجاد التآزر في الوقت نفسه مع جهود الوساطة الأخرى. وتتكب المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي على تكثيف جهود الوساطة ومن ثم بناء زخم إيجابي. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي مع الاتحاد الأفريقي لتعزيز محادثات السلام بين طرفي النزاع ووضع إطار للحوار يشمل جميع أصحاب المصلحة وإيجاد مسار على وجه السرعة لتحقيق السلام الدائم بما يجسد الواقع في السودان. ويجب أن تحترم جميع الأطراف في هذه العملية سيادة البلد واستقلاله وسلامة أراضيه ويجب أن تضمن تولي شعب البلد زمام أموره في عملية السلام. ولن يؤدي أي تدخل خارجي وفرض للبرامج بدافع تحقيق المصلحة السياسية الأنانية إلا إلى تفاقم الاضطرابات والانقسام وسيتعارض مع هدف تحقيق السلام والاستقرار.

رابعا، يجب منع اتساع نطاق الأزمة. فقد تسبب النزاع الدائر في لجوء ما يقرب من 3 ملايين سوداني إلى البلدان المجاورة. وأصبح التدفق غير المشروع للأسلحة مشكلة بارزة على نحو متزايد تدفع إلى زيادة زعزعة استقرار الحالة الهشة أصلاً في القرن الأفريقي. وندعم البلدان والمنظمات في المنطقة في الحفاظ على أمنها المشترك والعمل معا على تعزيز إدارة الحدود وتحديد الأسلحة والمشاركة في زيادة التنسيق للحفاظ على الأمن وتقديم المساعدات الإنسانية. وفي الوقت الذي يركز فيه المجتمع الدولي على الأزمة في السودان، ينبغي أن يولي أيضا اهتماما أكبر للاستثمار في أمن المنطقة ككل لمساعدة

بلدان المنطقة على الاستجابة بفعالية لأزمة اللاجئين والصدمات الأمنية واحتواء تبعات النزاع والحفاظ على السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة.

السيدة بيريسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): كما فعل زملائي، أود أن أبدأ بشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو ومدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية راجاسينغهام على إحاطتيهما.

وأتقدم بالشكر الخاص للسيدة أحمداي على صوتها القوي والثابت نيابة عن الذين يتحملون وطأة هذه الحرب الكارثية، وهي حرب لا تلوح لها نهاية في الأفق وتترك البلد بأكمله في حالة خراب، ناهيك عن الخسائر البشرية التي تتسبب بها.

يستمر القتال بلا هوادة كما سمعنا، وخاصة في الخرطوم والجزيرة وشمال دارفور. إن إطلاق نيران المدفعية من كلا الجانبين والقصف الجوي المستمر للقوات المسلحة السودانية الذي يستهدف المناطق المكتظة بالسكان وما ترتكبه قوات الدعم السريع من فظائع مروعة في الجزيرة يساهم في ارتفاع عدد القتلى. وكما أكدنا مراراً وتكراراً، يجب أن تتوقف الهجمات على المدنيين فوراً. فحماية المدنيين ليست خياراً؛ بل التزاماً. وفي ضوء انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي تُرتكب، فإن قيام اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بإدراج شخصين في الأسبوع الماضي في قائمة الجزاءات هو تدبير هام اتخذه مجلس الأمن.

وكما ناقشنا خلال جلستنا التي عقدت قبل أسبوعين (انظر S/PV.9761)، يجب أن تظل أولويتنا هي ممارسة الضغط من أجل التوصل إلى وقف فوري للأعمال العدائية باعتباره الوسيلة الأكثر فعالية – بل الوحيدة – لتعزيز أمن جميع السكان. وندعو أيضاً إلى اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة لتلبية الاحتياجات الفورية في جميع أنحاء البلد في ظل بلوغ الأعمال العدائية ذروتها. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، يجب في نهاية المطاف احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويجب على الأطراف الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها، ولا سيما إعلان جدة. ويمكن للأطراف إنشاء آلية رصد لضمان امتثالها لالتزاماتها، وهو ما سيشكل خطوة كبيرة إلى الأمام في ضمان حماية المدنيين. وقد أوصى الأمين العام بهذا الإجراء، الذي ندعمه بالكامل، وروجت له مجموعة "متحالفون من أجل تعزيز إنقاذ الأرواح والسلام في السودان".

ثانياً، وفي السياق نفسه، نحن بحاجة ماسة إلى تحسين الحالة الإنسانية. فحجم الاحتياجات هائل. ولا يزال الآلاف من الناس يموتون جوعاً أو يُجبَرون على الفرار، وغالباً سيراً على الأقدام، معرِّضين حياتهم لخطر شديد. والمنظمات الإنسانية مثقلة بالأعباء وتحتاج بشكل عاجل إلى موارد مالية إضافية. وندعو مجدداً جميع الأطراف إلى ضمان الوصول السريع والآمن والمستدام ومن دون عوائق عبر الحدود وخطوط المواجهة. وندعو السلطات إلى إبقاء معبر ادري مفتوحاً إلى ما بعد 15 تشرين الثاني/نوفمبر وتخفيف جميع الإجراءات الإدارية.

ثالثاً، علينا أن نركز على الوقاية في المناطق التي لم تتأثر مباشرة بالقتال. ويزداد هذا الأمر إلحاحاً قبل بداية موسم الجفاف. فالمدنيون في تلك المناطق يعانون من الآثار الأوسع نطاقاً للنزاع، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي والتدفق الهائل للنازحين وانقطاع الاتصالات وزيادة الضغط على الموارد المحدودة أصلاً. وكما سمعنا من السيدة التيجاني من الشبكة الشبابية للمراقبة المدنية في الجلسة الأخيرة من رئاسة سويسرا للمجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9761)، يجب أن تكون المنظمات والشبكات المحلية مثل منظمتها في صميم تعزيز القدرة على الصمود ومنع نشوب النزاعات وحماية المدنيين.

وفي موازاة ذلك، يجب أن نكثف جهودنا الدبلوماسية، بما في ذلك في إطار تيسير عملية سياسية شاملة. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد دعمنا القوي للمبعوث الشخصي للأمين العام للسودان في استكمال وتنسيق تلك الجهود وفي العمل مع الأطراف لتعزيز حماية المدنيين. وسنبقى تحت تصرفه لتقديم أي دعم قد يحتاج إليه. وبصفتنا أعضاء في المجلس، تقع على عاتقنا مسؤولية التصرف دون تأخير. لذلك نؤيد الجهود المبذولة لاعتماد مشروع قرار بشأن حماية المدنيين ونعمل بشكل بنّاء لضمان اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولاً أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسيد راميش راجاسينغهام من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتيهما. وأشكر أيضاً السيدة أحمداي على مناشدتها المتحمسة لمجلس الأمن.

ويساور فرنسا قلق بالغ إزاء تصاعد العنف في جميع أنحاء السودان. وندين الهجمات التي نفذتها قوات الدعم السريع ضد المدنيين في ولاية الجزيرة في الأسابيع الأخيرة، تماماً كما ندين جميع الهجمات ضد الأهداف المدنية. ويساورنا القلق إزاء تصاعد العنف في دارفور والخرطوم وفي منطقة سنار، فيما يتصل بالدفع الدؤوب لقوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية والميليشيات المتحالفة معهما لمواصلة القتال. وأذكِّر بتجديد مجلس الأمن بالإجماع لحظر الأسلحة المفروض على دارفور في أيلول/سبتمبر، وأضم صوتي إلى الزملاء الآخرين في الترحيب بقيام اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) مؤخراً بإدراج لواءين من قوات الدعم السريع على قائمة الجزاءات.

وتدعو فرنسا أطراف النزاع إلى التصرف بوضوح وعقلانية، إذ لا يمكن تحقيق نصر عسكري في هذا النزاع. وهناك حاجة ملحة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار والانخراط في عملية سياسية شاملة تضم جميع أطراف النزاع، وكذلك المجتمع المدني السوداني بأكمله، بما في ذلك النساء والشباب. وكما فعلنا في باريس في نيسان/أبريل، ستواصل فرنسا بذل جهودها لدعم جميع المبادرات في هذا الاتجاه.

وفي 16 آب/أغسطس، وافقت القوات المسلحة السودانية على إعادة فتح معبر ادري الحدودي. وقد رحبت فرنسا بهذا القرار الذي يعد ضرورياً لإيصال المساعدات الإنسانية إلى العديد من مناطق السودان. وندعو القوات المسلحة السودانية إلى تجديد هذا القرار – الذي ينتهي هذا الأسبوع – ليصبح دائماً. وتدعو فرنسا جميع أطراف النزاع إلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق إلى جميع أنحاء السودان عبر الحدود وخطوط المواجهة. وفي هذا الصدد، نذكّر بإعلان المبادئ الذي اعتُمد في المؤتمر المعقود في باريس في 15 نيسان/أبريل، والذي يدعو أطراف النزاع وجميع الجهات الفاعلة المعنية إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية للمدنيين دون عوائق.

وكما ذكّرتنا البيانات التي أُلقيت اليوم، فإن المدنيين السودانيين يتحملون العبء الأكبر لآثار هذه الحرب. وقد قدم الأمين العام في تقريره المؤرخ 18 تشرين الأول/أكتوبر (S/2024/759) توصيات بشأن حماية المدنيين، بما في ذلك بشأن تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف في أيار/مايو 2023 في جدة. ومن الأهمية بمكان أن تحترم الأطراف تلك الالتزامات وأن تتفاوض على وقف إطلاق النار على الصعيد المحلي في المناطق الأكثر تضرراً من الحرب بهدف توسيع نطاق وقف إطلاق النار ليشمل البلد بأكمله. وتؤيد فرنسا إنشاء آلية للرصد والتحقق، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية، لرصد وقف إطلاق النار وضمان الامتثال لإعلان جدة. وندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ تلك الالتزامات بالتعاون مع الأمم المتحدة والمبعوث الشخصي للأمين العام للسودان، السيد رمطان لعمامرة، ومع الأطراف الإقليمية الفاعلة، ولا سيما الاتحاد الأفريقي.

أخيراً، أود أن أذكّر أعضاء المجلس بأن الشعب السوداني وحده، بكل تنوعه، هو القادر على التوصل إلى حل لهذه الحرب. ويجب أن يكون المجتمع الدولي، والمجلس على وجه الخصوص، على استعداد لاتخاذ إجراءات سريعة لدعم أي مبادرة سلام.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو، والسيد راميش راجاسينغام، مدير شعبة التنسيق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة أحمداي على إحاطاتهم الرصينة. وأرحب أيضاً بحضور الممثل الدائم للسودان في جلسة اليوم.

لقد استمع مجلس الأمن خلال آخر جلسة له بهذه الصيغة بشأن السودان (انظر S/PV.9761) إلى توصيات الأمين العام بشأن حماية المدنيين في خضم النزاع المسلح الذي طال أمده بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وفي تلك الجلسة، شددت على أن المجلس مسؤول عن اتخاذ إجراءات بناءً على توصياته. وترحب اليابان بالجهود المبذولة على جميع المستويات لاتخاذ خطوات ملموسة في هذا الصدد. ويجب أن نفعل ما بوسعنا دون تأخير. وتشكر اليابان سيراليون والمملكة المتحدة على بدء مناقشات المجلس بشأن هذه المسألة، وتتطلع

إلى المشاركة فيها على نحو بناء. وتؤكد اليابان من جديد أهمية وحدة المجلس لتمكين الأمم المتحدة من القيام بأنشطتها لحماية المدنيين في السودان. وأود اليوم أن أتطرق إلى النقاط الثلاث التالية.

أولاً، تطالب اليابان الأطراف بوقف القتال فوراً، كما دعا مجلس الأمن مراراً وتكراراً. ويجب على تلك الأطراف أيضاً أن تيسر وتتيح وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق، وأن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وخاصة القانون الدولي الإنساني، وكذلك بالتزاماتها، بما في ذلك إعلان جدة.

ولا تزال اليابان تشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بوقوع عنف جنسي وجنساني، وانعدام الأمن الغذائي الحاد وخطر انتشاره في جميع أنحاء البلد. وتدعو اليابان إلى إبقاء معبر ادري الحدودي مفتوحاً للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل مستمر. وتكتسي الجهود الدولية والإقليمية والوطنية وغير الحكومية الرامية إلى رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها أهمية بالغة. ويجب محاسبة المخالفين. ويجب على الأطراف حماية البنية التحتية المدنية المهمة، بما في ذلك الرعاية الصحية والاتصالات. ويجب أن يتوقف التدخل الخارجي الذي يؤجج النزاع على الفور. وتذكّر اليابان الدول الأعضاء والأطراف المعنية بالتزاماتها المنصوص عليها في حظر الأسلحة وأن الانتهاكات قد تؤدي إلى تحديد تدابير محددة الهدف.

وذلك يقودني إلى نقطتي الثانية. ترحب اليابان بكون أن اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005)، بشأن السودان، أدرجت جنرالين من قوات الدعم السريع في قائمة الجزاءات يوم الجمعة الماضي. ومن خلال ذلك الإدراج، تمكن أعضاء المجلس من إظهار وحدة الصف وإرسال رسالة قوية إلى الأطراف التي تعمل في دارفور بأن انتهاكات حقوق الإنسان غير مقبولة.

ثالثاً، تدعم اليابان الجهود الدبلوماسية والسياسية الدولية والإقليمية من أجل السلام. وينبغي أن تكون تلك الجهود منسقة ومتكاملة وأن تشمل جميع شرائح المجتمع السوداني، بما في ذلك النساء والشباب، لتمهيد الطريق أمام انتقال سياسي ديمقراطي بقيادة سودانية وملكية سودانية.

وفي ذلك السياق، تؤيد اليابان مبادرات المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد لعمامرة، وكذلك الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.

وفي الختام، أكرر دعم اليابان الثابت لتطلعات الشعب السوداني للعيش في سلام وكرامة. وستواصل اليابان، بوصفها عضوا مسؤولا في مجلس الأمن والمجتمع الدولي، التعامل مع السودان.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو ومدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية راجاسينغهام والسيدة أحمداي على إحاطاتهم الرصينة.

يستمر النزاع في السودان في التسبب في عواقب مدمرة بالمدنيين. وقد تسبب العنف بين الأطراف المتحاربة في أكبر أزمة نزوح في العالم وأدى إلى مجاعة في مناطق متعددة من البلد. ويساورنا قلق بالغ إزاء تصاعد الأعمال العدائية في دارفور والخرطوم والجزيرة وتزايد الهجمات على السكان المدنيين والبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس. وتدين مالطة تلك الهجمات بشدة.

ونكرر دعوتنا إلى القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع للتوصل إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار لضمان حماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية من دون قيود. ونحثها على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي وترجمة التزاماتها إلى أفعال ملموسة.

ونذكِّر جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب نظام الجزاءات الذي وضعته اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005)، بشأن السودان، وحظر الأسلحة المتصل به والامتناع عن التدخل الخارجي الذي يحرض على النزاع وعدم الاستقرار. وقد وافقت اللجنة في يوم الجمعة الماضي، على إدراج اسمي اثنين من قادة قوات الدعم السريع المتورطين في أعمال تهدد السلام والأمن في دارفور. ويمثل ذلك الإدراج أول إدراج إضافي منذ بداية النزاع في السودان وهي خطوة في الاتجاه الصحيح.

واتخاذ تدابير فورية لوقف ومنع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من تعزيز حماية

المدنيين. إن استخدام العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات السودانيات، الذي سلط تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق الضوء عليه، أمر مؤسف ويجب أن يتوقف. وتبعث الزيادة البالغة 480 في المائة في الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال، والموثقة في التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال في النزاعات المسلحة (S/2024/384)، على بالغ القلق. والأطفال السودانيون يتعرضون بشكل متزايد لخطر أن يصبحوا جيلاً ضائعاً. فيجب على الأطراف إنهاء ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم في الأعمال العدائية والقتل والتشويه والعنف الجنسي والاختطاف. ويجب اتخاذ خطوات ملموسة لضمان محاسبة مرتكبي تلك الجرائم المروعة، بما في ذلك من خلال آليات المساءلة المستقلة. كما يجب توفير الحماية والخدمات اللازمة للناجين وإمكانية الوصول إلى العدالة.

لا يمكننا التشديد بما فيه الكفاية على أهمية اتخاذ إجراءات عاجلة، بما في ذلك من قبل المجلس. فحياة الملايين من السودانيين على المحك. وينذرنا تعمد استخدام التجويع كسلاح حرب والهجمات ذات الدوافع العرقية والعنف القائم على الهوية بتزايد خطر الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الفظيعة. وفي ذلك السياق، ترحب مالطة بتقديم مشروع القرار الذي يسعى إلى تفعيل التوصيات الأخيرة للأمين العام بشأن حماية المدنيين. ونحث المبعوث الشخصي لعمامرة على مواصلة الانخراط مع الأطراف المتحاربة، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. ويجب مواصلة دعم جهود الوساطة الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق النار والحد من العنف والمرور المستدام للمساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس والطرق العابرة للحدود، بما في ذلك عبر أدري. ويمكن لآلية امتثال قوية أن تساعد في تحقيق تلك الأهداف.

كما إنه لا غنى عن مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وهادفة وآمنة في جميع مستويات ومراحل صنع القرار. ونثني على المنظمات التي تقودها النساء والشباب. فقد أظهرت، منذ بداية النزاع، شجاعة في الدفاع عن قضية السلام واحتياجات حماية المدنيين. ونستنكر أي تهديدات وأعمال انتقامية ضدها. إنها تستحق دعمنا.

في الختام، لم يعد هناك وقت نضيعه. ونتطلع إلى الانخراط مع جميع أعضاء المجلس بشأن مشروع القرار الذي يهدف إلى تقريب السودان من السلام والاستقرار. وستظل مالطة داعمة لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): السيد الرئيس، أشكر سعادة اللورد راي كولينز أوف هايبري ونشكر لكم ما تبذلون من جهود في رئاستكم لمجلس الأمن خلال هذا الشهر. ونحن على أهبة الاستعداد للتعاون معكم. ونشكر كذلك السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيد راميش راجاسينغام، مدير شعبة التنسيق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيدة نعمات أحمداي، مؤسسة ورئيسة منظمة نساء دارفور للعمل الجاد، على إحاطاتهم.

وكذلك أشكر ممثل الجزائر على بيانه، نيابة عن مجموعة 3 1+ التي ظلت تدعم السودان في المجلس. وكذلك نشكر ممثلي روسيا والصين وكل الوفود التي دعمت الحق السيادي للسودان على بياناتهم ووضع اعتبار لمشاركته الوطنية من خلال الملكية الوطنية للسلام في حماية المدنيين.

وأود أن أشيد أيضا بما قدمته السيدة أحمداي حيال ما ظللنا نقدمه للمجلس منذ عامين من ضرورة إعادة النظر في السردية الخاطئة بأن الحرب حرب طرفين. ونشكرها أيضا على فضح اعتداءات الدعم السريع الوحشية المكثفة ضد المدنيين.

وبداية، فيما يتعلق بحماية المدنيين، تأتي حماية المدنيين في سلم أولويات حكومة السودان تحت الأوضاع التي تواجه فيها الدولة حرب عدوان، تتهدد وجوده، تشنها ميليشيات الدعم السريع الإرهابية وحلفاؤها من المرتزقة الأجانب، بمساعدة وتسليح وتمويل ودعم سياسي وإعلامي من دول في الإقليم معروفة. وشرعت الحكومة في وضع

خطة وطنية عاجلة لحماية المدنيين مع إعادة تشكيل الآلية الوطنية التي تعنى بذلك وتضم مختلف الجهات الفاعلة لمواجهة الفظائع وجرائم الحرب التي ترتكبها ميليشيا آل دقلو الإرهابية في معظم بقاع السودان التي تمارس القتل خارج النظام القانوني والتطهير العرقي والتهجير القسري للمدنيين وحرق القرى والاغتصاب وتدمير الأعيان المدنية والبنى التحتية الحيوية ونهب الأموال والممتلكات.

وضمن سلسلة عملياتها الوحشية المتعمدة في شرق الجزيرة التي تستهدف المدنيين بالقتل والتنكيل والترويع والنهب والسلب كرد فعل انتقامي لانضمام أحد قادتها إلى القوات المسلحة، أطلقت ميليشيا الدعم السريع الرصاص عند اقتحامها مدينة الهلالية، في الجزء الشرقي من ولاية الجزيرة لتقتل 375 مدنيا، من بينهم 212 امرأة وفتاة وطفلة. وطالت الهجمات الممنهجة قرى أخرى، قتلت منهم 74 مدنيا وبلغ عدد حالات الاغتصاب 29 حالة. كما انبرت ميليشيا الدعم السريع لتسميم مياه الشرب، حيث تمنع الميليشيا وصول الدواء والعقاقير.

وأشير إلى تسجيل صوتي واسع التداول لقائد الميليشيا الذي انشق مؤخرا، وانحاز إلى الجيش. وذكر فيه الآتي:

”إن قوات الميليشيا متمردة، وليس لها أي قضية سوى ممارسة النهب والسلب وتشريد المواطنين وأن قيادة الميليشيا فقدت السيطرة على عناصرها في الميدان وأن مزيدا من المقاتلين والعناصر الأجنبية يأتون من الخارج بدوافع الاغتصاب والنهب والسلب ويشنون حربا على المواطنين.“

وتسبب هذا في زيادة معدلات النزوح الأخيرة. بلغ عدد المدنيين الذين قُتلوا جراء هجمات الميليشيا في الجزيرة وحدها أكثر من 237 1 مدنيا خلال ثلاثة أسابيع في مدن تنبول والهلالية والسريحة والعقدة تنبول وود السيد وغيرها. وهجّرت الميليشيا مواطني 400 قرية في شرق الجزيرة، مع بقاء القرى الأخرى في المنطقة تحت الحصار المتوحش. إننا نطالب بوقف تدفقات السلاح إلى الميليشيا التي تزودها بها دولة الإمارات والشركاء الإقليميون، وهي السبب الوحيد في استمرار النزاع. ولذلك، لا بد من وضع حد لذلك التدخل السافر الذي ينتهك ميثاق الأمم المتحدة ويتعدى على السيادة والقانون الوطني ويتعارض مع حفظ الأمن والسلم الدوليين. تصنيف الدعم السريع ميليشيا إرهابية متعالية عرقيا مطلب أساسي لأنها تعتدي على المدنيين بدوافع عرقية. ونطالب بانسحاب ميليشيا الدعم السريع إلى مناطق تجمعات تُخصص لهم تحت إشراف الأمم المتحدة وإخلائهم للمنازل التي يحتلونها لتسهيل عودة المواطنين إلى ديارهم في العاصمة المثلثة.

الخطوات المذكورة أعلاه تتسبب في إنهاء الصراع لأن القوات المسلحة لم تبدأ الحرب، وإنما هوجمت في مقراتها من قبل 000 120 مقاتل حشدتهم قوات الدعم السريع في 15 نيسان/أبريل 2023، مما استدعى أن تقوم بممارسة حق الدفاع عن النفس وواجبها الدستوري في حماية سلامة الإقليم السوداني وإنفاذاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وقد انضم إليها مقاتلون مدنيون وليسوا ميليشيات، كما وصفتهم بعض الوفود هنا.

يتعاون السودان مع الأمين العام في الجهود الدبلوماسية التي يتولاها المبعوث الخاص ويتعاون مع الاتحاد الأفريقي، وأخيراً استقبل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بكليته في بورسودان ويتعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ولكن ضمن سياق تنشيط الخطة الوطنية لحماية المدنيين المتعددة الأغراض، بمواصفات الملكية الوطنية المذكورة في القرار 2736 (2024).

ولقد ظللت أخطر المجلس، منذ مجيئي قبل عامين حتى بح صوتي، أن يبادر مجلس الأمن والمجتمع الدولي في دعم خطة حماية المدنيين الوطنية. نطالب بتفعيل آلية تنفيذ التزامات جدة، ضمن آلية مشتركة وطنية إقليمية، ويُفضل أن يتم تطبيقها في المدن الكبرى مثل الخرطوم وأم درمان والخرطوم بحري أولا. وهذا استعداد من حكومة السودان لتطبيق التزاماتها في منبر جدة.

اعتمدت حكومة السودان العديد من المتطلبات العملياتية لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية في إطار الاحترام الكامل لسيادة البلد ووحدة أراضيه، طبقاً لقرار الجمعية العامة 182/46 لعام 1991، مع مطالبتها بعدم تسييس العمل الإنساني وتقديم المساعدات بدون تمييز على أساس عرقي أو ديني أو سياسي.

اشترطت حكومة السودان، إثر فتح معبر ادري، مبادئ عامة لتوصيل المساعدات الإنسانية عبر المعبر الحدودي والمسارات الداخلية الأخرى للوصول الإنساني وعدم استخدام المساعدات الإنسانية لأغراض سياسية طبقاً للفقرة 1 من المبدأ 24 من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التشريد الداخلي لعام 1998، خلافاً لما تفعل الميليشيا باستهداف مناطق الإنتاج وحرقها المحاصيل الزراعية وبيعها التقاوي المعالجة كيميائيا في الأسواق، مما عرض الآلاف إلى التسمم والوفاة.

لقد طالبت بعض الوفود بالاستمرار في فتح معبر ادري. وقد نبهنا وتعاوننا مع المجتمع الدولي ومع مجلس الأمن في فتح معبر ادري وقلنا إن هذا المعبر يهدد الأمن والسلم للبلد. وخلال الفترة ما بين 18 أيلول/سبتمبر إلى 24 تشرين الثاني/أكتوبر 2024، تم رصد التجاوزات التالية عبر المعبر:

تم اصطفاف 151 شاحنة إغاثة من ادري إلى الجنينة، بحراسة ميليشيا الدعم السريع المتمردة. وكانت 30 منها تحمل أسلحة متطورة ومضادات للطيران، ومنها شاحنات تحمل مدافع ثقيلة وذخائر متنوعة. ومنها ثماني شاحنات على متنها شحنات غير واضحة الطبيعة، ومنها 33 شاحنة محملة، وبعضها بشعار منظمات الإغاثة.

إن عدم وجود ممثلين للمنظمات بمركبات الإغاثة أو سيارات منظمات مرافقة التحركات من ادري إلى ولاية دارفور، سلبية يجب معالجتها. إن تحرك عدد من الجرارات التي تحمل أسلحة للميليشيا من منطقة فارشنا التشادية ضمن شاحنات الإغاثة عبر معبر أدري في طريقها إلى الجنينة. ولكن عند دخولها للأراضي السودانية قامت الميليشيا، وهي تحمل أسلحة، بتغيير اتجاهها أو وجهتها باتجاه الطينة السودانية، ومن ثم العودة إلى الجنينة. ولاحظنا ورصدنا دخول آلاف من المرتزقة من أفريقيا الوسطى وغرب أفريقيا إلى مناطق فور برنقا وهبيلا عبر معبر ادري.

أما بالنسبة للموافقة على استخدام معبر الطينة لدخول المساعدات الإنسانية خاصة بعد انتهاء فصل الخريف بالرغم من أن الميليشيا تسعى للهجوم على الطينة والسيطرة عليها، فعلى منظمات الإغاثة أن تساعد حكومة السودان بتحديد عدد الشاحنات وأسماء الشركات الناقلة للإغاثة مع الالتزام بخط السير المرسوم، مع ضرورة اتخاذ إجراءات من الأمم المتحدة تجاه ميليشيا الدعم السريع لمنع تكرار استيلائها على الإغاثة لسد نقصها في التعيينات، وتشكيل آلية مشتركة تتألف من جهات الاختصاص بالحكومة السودانية ومفوضية العون الإنساني والحكومة التشادية أيضاً، إذا رغبت، بمعبر ادري تحت الإشراف والحماية لرصد ذلك المعبر.

وينبغي أيضاً إشراف اللجنة السودانية بادري ومفوضية العون الإنساني على عملية التفريغ والشحن للإغاثة بمعبر ادري. والتزام منظمات الإغاثة باستخدام الشاحنات السودانية لتوصيل الإغاثة من معبر ادري إلى ولايات دارفور أو موافقة اللجنة السودانية في ادري على شركات النقل المستخدمة. لا توجد أي إجراءات معقدة وأن إدخال الإغاثة بموجب الإشعار خرق للسيادة. إن المعابر والمطارات التي اعتمدتها حكومة السودان هي على النحو التالي: معابر في مصر: معبر أشكيت ومعبر أرقين؛ معابر في جنوب السودان: طريق النقل النهري إلى كوستي مع دولة جنوب السودان وطريق النقل البري إلى كوستي – الرنك جودة؛ عبر ميناء بورتسودان البحري ومعبر الطينة ومعبر ادري الحدودي المؤقت.

والمطارات المعتمدة هي مطار الفاشر الدولي ومطار الأبيض الدولي ومطار كادقلي الدولي ومطار دنقلا ومطار كسلا ومطار بورتسودان. لقد شهد الأسبوع الماضي بناء على مخرجات اجتماع رفيع المستوى بين السيد رئيس مجلس السيادة الانتقالي الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان وفخامة رئيس جمهورية جنوب السودان، السيد سلفا كير ميارديت، التعاون الثنائي لتسهيل إيصال مساعدات إنسانية بتسيير رحلات جوية إلى مدينة كادقلي شملت مواد إغاثية وأدوية منقذة للحياة بولاية جنوب كردفان بمقدار ألف طن في حوالي 78 رحلة جوية. وتم التصديق بفتح أكبر مستودع في الدبة لبرنامج الأغذية العالمي لتوصيل المساعدات الإنسانية إلى دارفور، مع التصديق بتوصيل المساعدات الإنسانية عبر عمليات الإلقاء الجوي لأي منطقة في السودان من مطاري بورتسودان وكسلا. وتقوم الحكومة بعمليات

إلقاء جوي لشحنات الأدوية والمعدات الجراحية الطبية ومواد غذائية للأطفال في الفاشر.

وأما بشأن تنفيذ إعلان جدة، نطالب على النحو التالي: تنفيذ الفقرة 2 (زاي)، ونصها الالتزام بالإجلاء والامتناع عن الاستحواذ واحترام وحماية كافة المرافق الخاصة والعامة كالمرافق الطبية والمستشفيات ومنشآت المياه والكهرباء والامتناع عن استخدامها للأغراض العسكرية، حسب تعهدات جدة؛ الشروع في إجلاء كامل القوات عن كافة الأعيان المدنية، وفقا لنص المادة المذكورة، على أن يبدأ الإجلاء وينتهي في فترة لا تتعدى عشرة أيام؛ تلتزم القوات المسلحة السودانية بفتح ممرات آمنة تقوم بتسميتها ويخصص معسكر واحد، في كل من محلية الخرطوم الكبرى ومحلية بحري الكبرى محلية أم درمان الكبرى، لتقوم قوات الميليشيا بتجميعها حيث يتم إجلاؤها من البيوتات والديار التي تحتلها.

والمرحلة الثانية تبدأ باستكمال المرحلة الأولى، ويتم تنفيذ الجزء الخاص بالامتناع عن الاستحواذ من المادة اثنين (ز) على النحو التالي: إخلاء الأعيان المدنية بولايات السودان المختلفة التي تم الاستحواذ عليها، وترحيل سكان من الساحل يقومون باحتلالها. على أن يبدأ التنفيذ فور استكمال المرحلة الأولى وتنتهي خلال شهر، يتم فيها تجميع قوات الدعم السريع بعد إجلائها في معسكرات يتم التوافق عليها، وأن تتولى قوات الشرطة مسؤولية نقاط التفتيش في كافة مناطق السودان.

وأما بشأن العمليات الإنسانية وحماية المدنيين، منحت مفوضية العون الإنساني خلال الفترة من 1 كانون الثاني/يناير وحتى 6 تشرين الثاني/نوفمبر المنظمات والوكالات عدد 170 12 من أذونات التحرك، وأدخلت عدد 073 1 من الشاحنات عبر معبر أدري والطينة، ووافقت على تحرك عدد 705 10 من الشاحنات عبر المعابر والمسارات الداخلية المختلفة. كما وافقت على 985 2 من تأشيرات الدخول للعاملين الأجانب في الحقل الإنساني. وجملة المبالغ التي عفت عنها الحكومة السودانية في شكل ضريبي بلغت 600 مليون دولار. وتستمر العمليات الإنسانية خلال المراحل المختلفة باحترام المبادئ الإنسانية الأساسية، وتسهيل المرور الآمن، والامتناع عن التدخل في العمليات الإنسانية، وحماية واحترام العاملين والأصول والإمدادات والمستودعات، مع تأكيد الالتزام باحترام وحماية العاملين في المجال الطبي والمرافق، والامتناع عن تجنيد الأطفال والإقصاء القسري وأشكال التعذيب المختلفة. هناك إجراءات سودانية لحماية المدنيين نرجو أن نطرحها عليكم.

نطالب بتفعيل لجنة حماية المدنيين التي أنشئت في ولايات دارفور الخمسة واعتمادها بعد تعزيزها بالموارد والمدخلات العملياتية، وبناء القدرات وتطوير آليات الاتصال، وأن يتم اعتمادها ضمن الملكية الوطنية لصنع السلام، باعتبارها الآلية الوحيدة لحفظ السلام في دارفور، مع تلقي الدعم الفني من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وذلك مع تفعيل لجنة دارفور الدائمة لوقف إطلاق النار، ورفع قدرات الشرطة الوطنية في دارفور وتدعيمها بمكونات عسكرية سودانية لتمكينها من القيام بحفظ الأمن في المعتمديات والمحليات، وتشكيل آلية رصد للانتهاكات وبالأخص اعتداءات ميليشيا الدعم السريع والمرتزقة الأجانب، لعدم التزامهم بوقف إطلاق النار. ويمكن أن تضم تلك الآلية عناصر من دول محايدة من الإقليم. واعتماد التكنولوجيا للقيام برصد الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني والاعتداءات على المدنيين على غرار ما تم بعد توقيع تعهدات منبر جدة في أيار/مايو 2023.

وينبغي توفير الدعم المالي لرفع معدلات الوعي المجتمعي بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي؛ وتقديم الدعم للمحاكمة المحلية والولائية لفرض القانون ومحاكمة الجنايات القانونية لانتهاكات القانون الوطني وانتهاكات القانون الدولي؛ وتقديم التدريب الملائم لعناصر الشرطة السودانية فيما يتعلق بحماية المجتمعات المحلية، بالأخص في المناطق التي تتعرض لاعتداءات وانتهاكات الدعم السريع باعتبارها مناطق تتعرض لعدوان مفتوح وممنهج لزعزعة الاستقرار مما يفاقم حدة ونوعية النزاع وتوسيع نطاقه ليصبح حربا أهلية شاملة وفق مخطط ميليشيا الدعم السريع ورعاته في الإقليم؛ ودعم عمليات التصالح الوطني وبناء السلام الأهلي تحت إشراف القيادات الأهلية والقبلية والطرق الصوفية ورجال الدين والنساء والشباب المنحازين لتعزيز السلام الأهلي لدرء خطاب الكراهية والتوترات الإثنية؛ وتقديم الدعم

للقوات المشتركة السودانية والتي تدافع عن دارفور، وصد الميليشيا والمرتزقة الأجانب بدافع من حماية المواطنين وتعزيز الاستقرار، مع العمل على إشراكها في حفظ السلام في إقليم دارفور وعمليات الرقابة، ومراقبة معبر أدري الذي أساءت الميليشيا استخدامه واستغلته لتهريب السلاح والذخيرة إلى دارفور.

لا بد من التوافق على مفهوم جديد لحماية المدنيين يقوم على التكامل بين المكونات الأهلية والمدنية والشرطية والعسكرية ورجال الدين والنساء والشباب بحيث تكون خطة الحماية التي توكل إلى القطاعات الأهلية والحكومية ذات الصلة، متعددة الأدوار، مع توظيف دور الفن والتراث والثقافة في تنفيذ عملية حماية المدنيين.

ختاما، فإن الدعم المطلوب من الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي في خطة حماية المدنيين نوعي، وفني، وعملياتي، وخبروي، وقدراتي، يقوم على تعضيد مفهوم وخطة حماية مدنيين وبناء سلام وسط النزاع. ولا يمكن أن يقوم على التدخلات الخارجية التي تستنفر المكونات الأهلية والدينية والمجتمعية ضدها مما يقلل من أثرها المنشود. فقد فشلت في رواندا وفي الصومال وفي يوغسلافيا السابقة. المطلوب الآن من المجتمع الدولي والأمم المتحدة تصحيح الخطأ الذي وقعوا فيه بالإحجام عن دعم خطة حماية المدنيين الوطنية التي رفعت لهم عام 2022،

وتقديم الدعم للانتقال السياسي السلس ودعم الشرعية والملكية الوطنية. وبذل المساعي الحميدة والخبرة الفنية وتسهيل عمليات السلام، والتفاوض مع التزام الحيدة التامة، والابتعاد عن تسييس الأزمة السودانية وتجسيرها لدعم المصالح الوطنية للدول.

إن عملية إسكات البنادق تعلو على ما عداها ويجب عدم إرباكها بالعملية السياسية؛ إذ بدون تحقيق حماية المدنيين ووقف الحرب لا يمكن التحدث عن عملية سياسية، مع الالتزام الصارم بدعم عملية بناء وطني للسلام يقودها السودانيون كما ورد في القرار 2736 (2024).

رُفعت الجلسة الساعة 12/05.